



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -



UNIVERSITE CHADLI BENJEDID-EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية , العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Economiques ; Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية : 2021/2020

قسم : العلوم الاقتصادية .

مذكرة مقدمة في اطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان :

أهمية العلاقة الترابطية بين معدلي البطالة و التضخم بالمستوى العام
للأسعار.

تخصص : نقدي وبنكي.

-تحت اشراف :د.خنفر مانع

من اعداد الطالب :

- غاصب خالد .

ملخص

من المسائل أو الظواهر الأساسية التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي ، هي تلك المسائل التي تتعلق بظاهري التضخم والبطالة ، الظاهرتان اللتان أصبحتا من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وانتشارا وتداوليا ليس على لسان المختصين فقط ، بل حتى بين عموم افراد المجتمع . كما يمكن القول أن هاتين الظاهرتين أصبحتا تشكلاان أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وانتشارا في معظم اقتصادات العالم في الوقت الحاضر ، هذا ما دفع العديد من الاقتصاديين والمختصين وحتى الحكومات إلى إيجاد الحلول المناسبة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الظواهر ، نظرا لما تلحقه من آثار سلبية على حركة ومسار الاقتصاد القومي وعلى أفراد المجتمع .

قمنا في هذه الدراسة بالتطرق للجانب النظري لكل من البطالة و التضخم و كذلك المستوى العام للأسعار ، و العلاقة بين البطالة و التضخم ، و الاحصائيات المتعلقة بالبطالة والتضخم في الجزائر وتحليل تلك المعطيات .

الكلمات المفتاحية : التضخم ، البطالة ، المستوى العام للأسعار .

Résumé :

Parmi les problèmes ou phénomènes fondamentaux qui s'inscrivent dans le cadre macroéconomique, figurent les problèmes liés aux phénomènes d'inflation et de chômage, les deux phénomènes qui sont devenus l'un des phénomènes économiques les plus courants et les plus répandus et ont circulé non seulement sur les lèvres des spécialistes, mais même parmi les membres généraux de la société. On peut aussi dire que ces deux phénomènes sont devenus les phénomènes économiques les plus courants et les plus répandus dans la plupart des économies du monde à l'heure actuelle. C'est ce qui a poussé de nombreux économistes, spécialistes et même gouvernements à trouver des solutions appropriées ou à prendre les des mesures pour faire face à ces phénomènes, étant donné les effets négatifs qu'ils ont sur le mouvement Le cours de

l'économie nationale et les membres de la société. Dans cet article, nous avons abordé l'aspect théorique du chômage et de l'inflation, ainsi que le niveau général des prix, la relation entre le chômage et l'inflation, les statistiques liées au chômage et à l'inflation en Algérie et l'analyse de ces données.

-اهداء-

أهدي ثمرة جهدي الى أعلى ما أملك ؛ الوالدين , حقا
لم يحالفني الحظ لعدم حضورهما اليوم بسبب أزمة
كورونا ,

الى العائلة و الأصدقاء ,

الى أساتذتي الأفاضل ,

شكرا لكم جميعا .

- شكر و عرفان -

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك
الحمد بعد الرضا , الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان
ما لم يعلم، أحمده سبحانه، شرف الإنسان وكرمه بحمل
رسالة العلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
,القائل: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا
يَعْلَمُونَ} [الزمر:9]. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله معلم
البشرية الخير ومخرجهم من ظلمات الجهل والضلال إلى
نور الإيمان والعلم.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر للأستاذ الفاضل المشرف
على هذا البحث , و كل أساتذة الجامعة خاصة , والأساتذة
الذين درسوني في مشواري الدراسي عامة .

وكما قال صلى الله عليه و سلم (من لا يشكر الناس لا
يشكر الله).

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	ايضاح من هم العاطلون	1-1
20	التضخم من جانب الطلب	1-1
22	التضخم من جانب التكلفة	2-1
32	التسعير حسب نقطة التعادل	1-2
35	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار حسب التحميل الكلاسيكي	2-2
45	العلاقة بين البطالة و التضخم وفقا للكلاسيك	1-3
47	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكينزيين	2-3
49	منحنى فيليبس	3-3
52	منحنى فيلبس في الأجل الطويل	4-3
55	التمثيل النقطي ما بين البطالة والتضخم	6-3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	أسعار و كميات السلع الافتراضية لعامين	1
38	مثال عن الرقم التجميعي	2
40	مثال عن الرقم القياسي بطريقة لاسبير	3
42	مثال عن الرقم القياسي بطريقة باش	4
53	نتائج اختبار السببية بين التضخم والبطالة في الجزائر	5

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	ملخص
	اهداء
	شكر و عرفان
	قائمة الشكال
	قائمة الجدول
	فهرس المحتويات
أ-ب	المقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للبطالة و التضخم	
2	المبحث الأول : الاطار النظري للبطالة
2	المطلب الاول :تعريف البطالة و انواعها
8	المطلب الثاني: الاثار المترتبة عن البطالة
10	المطلب الثالث: اسباب البطالة و حلولها
12	المطلب الرابع : قياس البطالة
15	المبحث الثاني: الاطار النظري للتضخم
15	المطلب الاول : مفهوم التضخم و انواعه
17	المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية للتضخم

19	المطلب الثالث : مصادر التضخم و طرق مكافحته
23	المطلب الرابع: قياس التضخم
الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي المستوى العام للأسعار	
29	المبحث الاول : ماهية المستوى العام للأسعار
29	المطلب الأول : مفهوم المستوى العام للأسعار
31	المطلب الثاني أساليب تحديد السعر
33	المطلب الثالث : علاقة المستوى العام للأسعار بالكتلة النقدية
36	المبحث الثاني : : طرق قياس المستوى العام للأسعار
36	المطلب الأول : المخفض الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)
37	المطلب الثاني : الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المؤشر العام لأسعار الاستهلاك)
39	المطلب الثالث : الرقم القياسي المرجح (الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان)
44	الفصل الثالث : دور منحنى فيليبس في تحليل العلاقة الترابطية
44	المبحث الاول : نموذج فيلبس و العلاقة بين التضخم والبطالة
44	المطلب الاول : العلاقة بين التضخم والبطالة
47	المطلب الثاني : منحنى فيلبس
50	المطلب الثالث : منتقدي منحنى فيلبس
53	المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج
53	المطلب الأول : نمذجة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر في الفترة 1980-2018 .
56	المطلب الثاني : تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر
66	خاتمة
	قائمة المراجع

المقدمة

مقدمة عامة :

إن ظاهرتي التضخم و البطالة تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي تسعى جميع دول العالم إلى الحد من آثارها التي تنعكس سلبا على اقتصاداتها و مجتمعاتها ، تحدث اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية ، الذي تجعلها الحكومات و السلطات النقدية من ضمن أهم الأهداف التي تسطر عليها سياساتها الاقتصادية الكلية بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال ضمان استقرار المستوى العام للأسعار ، لذلك يعتبر كل من التضخم و البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية و النقدية التي تعكس قوة الأداء الاقتصادي للبلد .

أهمية الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتطرق إلى أحد أهم المواضيع الاقتصادية طرحا على الساحة الأكاديمية و المتعلقة بالتضخم و البطالة خاصة أن هناك آراء مختلفة حول طبيعة أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، و بالرغم من ذلك فإن هذين المؤشرين يكتسيان أهمية من الآثار السلبية القوية التي تنعكس على أداء النشاط الاقتصادي مما يستوجب على الحكومات و الخبراء الاقتصاديين تشخيصهما بصفة دورية للحد منهما و تفادي الصدمات التي تهمز من توازن النظام النقدي للدولة كما تتجلى أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال إزالة الغموض حول طبيعة العلاقة بين التضخم و البطالة و بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي باستخدام الطرق الإحصائية و النماذج القياسية التي هي من بين التقنيات الكمية المهمة في التحليل الاقتصادي و المساعدة على اتخاذ القرارات و رسم السياسات الاقتصادية الكلية لضمان الحد من الظاهرتين و تطويق آثارهما السلبية على الاقتصاد الوطني .

وعلى هذا الأساس يمكن وضع اشكالية لدراستنا كالآتي :

ماهية العلاقة الترابطية بين معدلي البطالة و التضخم بالمستوى العام للأسعار؟

و يمكن تقسيم الاشكالية الى مجموعة تساؤلات كالآتي :

- ماهية كل من البطالة و التضخم و المستوى العام للأسعار؟

- ما العلاقة بين البطالة والتضخم؟

و حتى يتسنى لنا الاجابة على هذه التساؤلات لابد من اخذ بعين الاعتبار الفرضيات التالية :

- تعتبر البطالة و التضخم مشكلة اقتصادية و اجتماعية تنعكس سلبا على أداء النشاط الاقتصادي.

- توجد علاقة بين البطالة والتضخم حسب منحني فيليبس

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن جوهر اختيار هذا الموضوع في ارتباطه الكبير بالتطورات الاقتصادية التي أصبح يشهدها العالم في الآونة

الأخيرة ، هذا بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى دفعتنا إلى الخوض في عناصره لعل من أهمها :

أهمية الطرق الكمية و القياسية في بناء النماذج الاقتصادية خاصة على المستوى الكلي

الأهمية الكبيرة التي أصبح يحتلها موضوع التضخم والبطالة لدى السلطات و الخبراء الاقتصاديين في بناء أي

برنامج حكومي .

محاولة تقديم قيمة مضافة و لو بسيطة من خلال هذا الموضوع بالإجابة بكل جوانبه نظريا ، تحليليا و تجريبيا ، و

إضافة مرجع جديد باللغة العربية حول هذا الموضوع إلى المكتبة الجامعية .

تقسيم الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة ، استوجب منا الأمر

تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول بداية بالفصل الاول بعنوان : الاطار النظري للبطالة و التضخم ثم الفصل الثاني

و هو الاطار المفاهيمي المستوى العام للأسعار ، و أخيرا الفصل الثالث : دور منحني فيليبس في تحليل العلاقة

الترابطية ، و قبلهم تسبق مقدمة عاملة تلخص المعالم الأساسية للدراسة ، و تنتهي بخاتمة عامة تضم أهم النتائج

المتوصل إليها في الدراسة بشقيها النظري و التطبيقي .

الفصل الأول

الفصل الأول: الاطار النظري للبطالة و التضخم

المبحث الاول : الإطار النظري للبطالة

تمهيد:

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أسوء وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم .

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعياً من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

و من أجل فهم مشكلة البطالة، يتعين علينا من منطلق التحليل أن نعرض بشكل عام إطار نظري خاص بالبطالة، المتمثل في التعريف و الانواع اولا , و بعدها الاثار في المطلب الثاني , و نتطرق على الاسباب و الحلول فالمطلب الثالث , اما المطلب الرابع فنوضح فيه كيفية قياس البطالة .

المطلب الاول : تعريف البطالة و انواعها

1. تعريف البطالة :

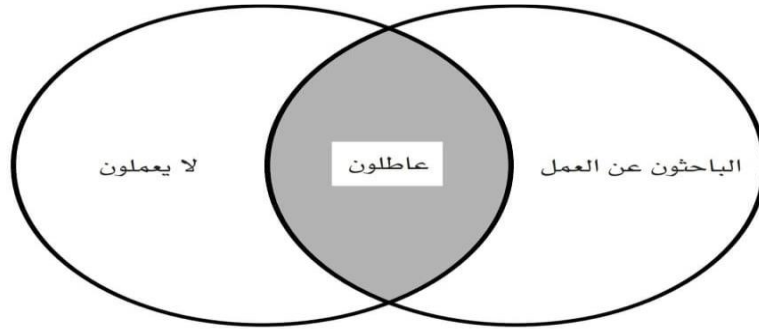
التعريف الاول : بصورة مبسطة بأنها نقيض العمل فهيم تعني فائض العمالة داخل بناء النسق الاجتماعي أو الصناعي وعدم توافر على الأعمال التي تستوعب هذا الفائض فتحدث ظاهرة البطالة¹.

¹ - ايوب اديب العيسى , الفساد الاداري والبطالة , الطبعة الاولى 2014 , دار ومكتبة الكندي للنشر و التوزيع , ص156

التعريف الثاني : الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له ، وراغبين فيه وباحثين عنه ، وموافقين على العمل بالأجر السائد ، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين ، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة ، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع ¹.

التعريف الثالث : حسب الأمم المتحدة يكون في بطالة ، كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل ، ولا مأجور ولا حر ، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه ².

من خلال ما سبق ذكره عن مفاهيم البطالة بحد أن جميعها تجتمع في نقطة واحدة هي الرغبة في الحصول على عمل وتوفر القدرة عليه وامتلاك المهارات والمقومات الرئيسة له لكنه غير موجود .



شكل رقم (1-1) : إيضاح من هم العاطلون.

المصدر : رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرف ،1998،ص15.

2. أنواع البطالة: تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها ، مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها وفي هذا الجزء سنقوم بعرض لأبرز أنواع البطالة مع تفسير كل نوع على حدة .

-البطالة الاحتكاكية: تعددت الآراء التي بحثت في هذا النوع من البطالة فقد عرفها (الخصاونة ، وآخرون 1998) بأنها البطالة التي تظهر لفترات قصيرة في العادة ، و الناتجة عن تغيير العمل من قبل العمال سعياً وراء

¹ ناصر دادي – عبد الرحمان العايب ، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر- ، ديوان المطبوعات الجامعية ص45.

² قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع الموارد البشرية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2009_2010 ، ص08.

ظروف عمل أفضل . ويمكن اعتبار هذا النوع من البطالة ظاهرة صحية باعتباره يساعد في رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد ، أما (كريم ومطر 2002) فيعرفانها على أنها تمثل نسبة صغيرة من قوة العمل تكون في حالة بطالة بسبب عنصر الزمن الذي يتطلب تحويل الخريجين من الجامعات إلى التوظيف أو فترة انتظار بين ترك الوظيفة والالتحاق بأخرى ، ومثل هذا النوع من البطالة لا ينتج عن قصور توفير الوظائف والأعمال وقد لا يمثل مشكلة ، إلا أن بعض هؤلاء قد يسجل اسمه من بين الراغبين في وظيفة فيكون لذلك تأثيره على سوق العمل ، وينطبق هذا أيضا على هاجري الريف الذين يركزون أنشطتهم الزراعية والخدمية وينتقلون إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية بغية التوصل إلى فرص عمل أكثر ملائمة من وجهة نظرهم¹ . وتعرف أيضا البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة ، وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل عن الفرص المتاحة فيه . إن نقص هذه المعلومات يطال الباحثين عن العمل كما يطال صاحب العمل أيضا ، بمعنى أن فترة البحث عن العمل قد تطول نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى أصحاب الأعمال أو الباحثين عن عمل ، رغم أن كلا منهما يبحث عن الآخر² . وفي هذا الاتجاه يرى عدد من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل ، كما يرون أن إعانة البطالة التي تقرر الدول المتقدمة صناعية عادة صرفها للعاطلين ، ويؤمل أن تأخذ بها الدول النامية وفي المقدمة منها الدول العربية ، تسهم في حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية لأنها (أي الإعانة) قد تجعل العاطل يتقاعس في البحث عن عمل فتطول بالتالي مدة تعطله .

ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية : هما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل وبطالة فترة الانتظار .

أما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل فإنها تنشأ سواء من جانب العمال أو رجال الأعمال بسبب عدم تجانس بين عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة ، حتى يختلف الأفراد من حيث الدوافع والقدرات ، حتى لو كانوا بنفس المستوى من التعليم والتدريب والخبرة .

أما بطالة فترة الانتظار فتتمثل في الوقت الذي ينقضي انتظار للتعيينات من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية بالنسبة للمؤهلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل بدلا من البحث وظائف في حالات أخرى . وكذلك انتظار الأفراد المسرحين مؤقتا من وظائفهم للعودة مرة أخرى إليها بدلا من البحث عن وظائف جديدة³ .

1- أيوب أديب العيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص164.

2- احمد حويطي ، عبد المنعم يدر ، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي ، اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض 1998 ، ص25.

3- أيوب أديب العيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص165.

– البطالة الهيكلية : يعرفها (خصاونة وآخرون ، 1998) بأنها : البطالة التي تحدث نتيجة التغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال و وظائف جديدة . إلا أن المشكلة إن المتعطلين لأسباب هيكلية تنقصهم المهارات اللازمة لإشغال الوظائف الجديدة .

ويشير (حسين ، 1992) إلى أن : البطالة الهيكلية البنوية تحدث نتيجة تغير نوعي في هيكل الاقتصاد بسبب التقدم التقني والتكنولوجي الدائم في صناعات مختلفة و في مناطق مختلفة وذلك بسبب حاجات السوق لإنتاج جديد .

كما هو الحال في العديد من البلدان العربية والنامية ، إذ أهمل القطاع الزراعي وتركز الاهتمام على القطاع الخدمي والإداري ، نجم عن ذلك انتقال العمالة من قطاع الآخر بحثا عن فرص عمل جديدة . وينجم هذا الشكل أيضا عن تغير شكل الصناعات الاستخراجية و الطاقة كما حدث في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، عندما أغلقت مناجم الفحم في كل من الولايات المتحدة ، وإنجلترا ، واستبدلت بطاقة أخرى (النفط) .

وطبقا ل ماكونيل و مارشال فإن البطالة الهيكلية تظهر منطوقه معينة عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها ، أو عندما هذه التغيرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة . وإذا كانت الأجور مرنة ، وكانت تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية ، فإن تكيف سوق العمل سرعان ما يقضي على هذا النوع من البطالة . ولكن من الناحية العملية ، قلما تتحقق هذه الشروط مما ينتج عنها البطالة الهيكلية ، ومن ثم يمكن التمييز بين بعدين لهذا النوع من البطالة ، يتمثل البعد الأول في : عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين من العمل وخبراتهم وبين متطلبات الوظائف الشاغرة . البعد الثاني فيتمثل في : عدم التوافق الجغرافي بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عنها .

–البطالة الدورية : البطالة التي تحدث نتيجة الانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والذي يحصل خلال مرحلة الانكماش في الدورة التجارية أو الاقتصادية¹ .

هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد الوطني ومسيرة نموه ، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية ، أي ناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج و ما

¹ – أيوب أديب العيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 165 .

يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار و الأجور و السائدة ، و هنا يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمال في الصناعات التي لا يوجد طلب على منتجاتها مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عمل آخر¹.

-البطالة الموسمية : عرفها كل من (مطر و كريم ، 1998) ف بأنها : البطالة التي تحدث عادة في المجتمع الزراعي نتيجة لوجود فائض في العمالة في بعض اوقات السنة ، حيث يكون الطلب على العمالة الزراعية قليلا . ويذكر (نجما ، 2005) أن البطالة الموسمية تنشأ بسبب قصور الطب على العمال في مواسم معينة (أي أنما تنشأ نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعاً لتذبذب مستوى الإنتاج) وينتشر هذا النوع البطالة في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي الذي لا يتطلب سوى قدر ضئيل من رأس المال ، وقدرا محدود من المستوى التقني ، ولذا فإن تزايد العمالة في هذا القطاع يعكس نوعا من البطالة الموسمية طبيعة النشاط الزراعي ، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزءا من العمال في حالة تعطل ، ويواجه قطاع السياحة أيضا هذه المشكلة في فترات إنخفاض الإقبال السياحي (إذ يمكن أن تلاحظ الظاهرة نفسها بالنسبة للقطاع السياحي في فترات تقلب النشاط السياحي في الدول النامية ، فإذا كان السائحون يقصدون بلد معين في موسم معين صيفا أو شتاء فإن العاملين في القطاع السياحي سيعانون من البطالة في المواسم الأخرى) .

-البطالة المقنعة: يعرفها (الخصاونه وآخرون ، 1998) بأنها : زيادة عدد العمال في قطاع أو مؤسسة ما عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة ، حيث يؤدي هذا الزائد إلى تخفيض الإنتاجية لوحدة العمل ، إلى درجة تصبح فيها سالبة في الأحيان .

ويعرفها (زكي ، 1997) بأنها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا ، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض ، وقد ساد هذا الشكل البطالة القطاعية الزراعية في البلدان النامية أما الآن فتنشر في قطاعات مختلفة ، كالقطاع الخدمي مثلا . وكان سببها إلتزام الحكومات بتوظيف خريجي المعاهد المتوسطة والجامعات ، وهذا بدوره أحدث عمالة فائضة في قطاعات مختلفة ليس لها أي دور إنتاجي أو خدمي .

أما (كريم و مطر ، 2002) فيذكران أن : البطالة المقنعة تتمثل في أداء الشخص العمل لا يحمل مؤهلاته أو تخصيص مجموعه من الأفراد للقيام بعمل يمكن إنجازه بعدد أقل ، وهي بطالة تنتج عن توظيف غير المؤهلين و

¹- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الكويت ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص164.

تحميلهم على مواقع الإنتاج دون حاجة فعلية إليهم ، والتوظف دون الحاجة قد يتم السبب سياسي وهو دلالة على ضعف معدل الاستغلال الاقتصادي للقوى الموظفة¹.

-البطالة السافرة : (الصريحة) : تتمثل البطالة السافرة بوجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف و بالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفره و إنتاجيتهم صفر) . وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعا بوصفها الصورة للبطالة وهي البطالة التي ينصرف إليها الذهن عندما يثار موضوع البطالة ويطلق عليها أيضا البطالة المفتوحة ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة السافرة هما:

البطالة الإجباريه و البطالة الإختيارية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، (2003) .

أ/ البطالة الإجبارية : يتضمن هذا النوع البطالة السافرة الأفراد القادرين على العمل ، والراغبين فيه ، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة . وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة ذلك الذي لا يمكن للعين أن تخطئه ، أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه (الليثي ، 2002) .

ب/ البطالة الإختيارية : تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة ، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم ، مثل : المتسولين والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية ، ولا يرغبون في الإلتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه الأجور المرتفعة ، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل حساب قوة العمل في المجتمع

-البطالة البنائية : وهي تلك التي تنتج عن قصور في البنيان الإقتصادي أو من تغييرات أو إختلال فيه ، أو نتيجة لعوامل متعددة تؤثر في الإقتصاد وتجعله ينمو بمعدل بطيء في توفير فرص العمل بالمقارنة مع المعدل السريع لدخول ضمن أفراد جدد إلى قوة العمل .

-البطالة الفنية : وهي البطالة التي تنتج عن إحلال الآلة مكان العامل ، أو ما يمكن أن نسميه (الميكنة) ، كما يحدث في المشاريع الزراعية التي تستخدم الآلات الحديثة بدلا من الأيدي العاملة توفيراً للزمن ، ويطلق عليها كذلك البطالة التكنولوجية نتيجة لإستخدام التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم البطالة

¹ -أيوب أديب العيسى , مرجع سبق ذكره , ص166.

-البطالة الإقليمية : هي البطالة التي قد تصيب إقليما معينا دون آخر ، وتنتج عن الكوارث الطبيعية التي قد تصيب إقليما أو آخر ، أو نفاذ الموارد من هذا الإقليم دون الآخر ، وغير ذلك من الأسباب (اسكندر ، 1988) .

-بطالة العيب : وهي البطالة التي تكون بسبب ترفع بعض الأفراد عن بعض الأعمال بحجة عدم مناسبتها لمؤهلاته ، أو مكانته الاجتماعية وذلك من منظور العيب (أبو سليم ، 1997) .

-بطالة التحول وإعادة التحول : وهي البطالة التي تنشأ في حالات تحويل الإقتصاد الوطني إلى اقتصاد حرب ، ثم إعادة الإقتصاد الوطني إلى اقتصاد سلم (اسكندر ، مرجع سابق) .

-البطالة الناتجة عن إطالة فترة التعطل : وهي تكثر في الدول النامية التي عادة ما تطول فيها فترة إنتظار الأفراد للحصول على فرص

-البطالة المزمنة : وهي البطالة الناتجة عن اطالة فترة العطل ، وهي تكثر في الدول النامية التي عادة ما تطول فيها فترة انتظار الافراد للحصول على فرص عمل (الطلافحه ، 1998) .

المطلب الثاني : الآثار المترتبة على البطالة¹ :

تعد البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم ، ولاسيما الدول النامية ، فهي بمثابة أخطبوط يشكل تمديدا واضحا للإستقرار الإجتماعي ، والإقتصادي ، والأمني ، وعلى تلك الدول أن تولي جل اهتمامها العلاج هذه المشكلة الخطيرة قبل أن يستفحل الداء ، وتتضاعف الآثار السلبية ويصعب العلاج ، لأن أهم ما يمس الفرد في كرامته وإنسانيته ، عدم كسب قوته مع قدرته على ذلك . كما أن البطالة في تعطيلها للقوى الإنتاجية تؤثر على إنخفاض مستوى المعيشة الإنتشار الأنشطة الإجرامية ، لذلك لا بد من تعويض للعامل عن طريق تأمين البطالة ضد هذا الخطر ، وذلك بصرف مساعدات نقدية ريثما يجد هذا العامل مصدرا لرزقه على ألا يطول ، مع العلم أن ذلك بحاجة إلى إصلاح إقتصادي شامل يكفل للجميع فرص العمل المناسبة .

تعتبر آثار البطالة الإجتماعية والنفسية أكثر حدة ، بحيث يشعر الفرد بحقه في العمل ، ولكنه لا يستطيع الحصول عليه ، وما يترتب على ذلك من الشعور بالألم والإحباط ، وكذلك الإحساس بعدم العدالة عندما يعمل دونه ، وهو يمتلك المؤهلات للعمل ، مما يدفعه أحيانا إلى ارتكاب الجريمة .

¹-رجاء الربيعي ، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي ، امانة للنشر و التوزيع ص30.

أما الآثار النفسية للبطالة فتتمثل في مشاعر الإحباط لدى العاطلين من العمل ، فهم يعيشون في قلق دائم ، ولا يشعرون بالأمن أو تحقيق الذات ، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بالحزن وخيبة الأمل ، فتتولد لديهم النقمة على المجتمع ، ولما كانت البطالة يصاحبها فراغ كبير لدى الباحثين عن عمل فقد يمتد تأثير ذلك على الشباب من خلال إنحرافهم وراء المشكلات مثل إرتكاب الجرائم ، ولعل خطورة ذلك تكمن في حالة كون العديد منهم من فئة المتعلمين الذين قد يساهموا في إيجاد جريمة منظمة في المجتمع ، كذلك فإن العاطلين من العمل يكونون عرضة للأمراض النفسية المختلفة بسبب الفراغ والقلق الدائمين .

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية فهي كبيرة وكثيرة ومهمة إذ هي خسارة للاقتصاد الوطني ، وتتمثل في قيمة الإنتاج والدخل الذي كان يمكن الحصول عليه من خلال عمل هؤلاء الذين يبحثون عن فرص العمل ولا يجدونه كذلك فإن تحول العمالة إلى الصناعة ، وترك الزراعة يعتبر من الأضرار الاقتصادية فالتركيز على الصناعة لا يمتص البطالة ما لم يكن هناك تنسيق ، وذلك بتنشيط السلع المصنوعة مقابل السلع الغذائية فإذا أردنا زيادة في القطاع الصناعي فلا بد من زيادة الإنتاج الزراعي حتي تؤدي زيادة العرض في السلع الصناعية إلى زيادة مماثلة في الطلب (السراحنة ، 2000) ،

وفي نفس الموضوع يشير (أبو عمرة ، 1991) إلى أن عدم التخطيط السليم لتشغيل الأيدي العاملة قد ينجم عنه إنخفاض مستوى الإنتاج ، الذي يؤدي بدوره إلى خفض الأجور والرواتب وضعف المدخرات التي يمكن أن تثري الإستثمارات وتنعش الحياة الاقتصادية ، كما أن إنصراف الناس إلى تعلم علوم مختلفة وعدم إقبالهم على تعلم العمل المهني واليدوي والنظر إليه نظرة دونية ربما أن يقلل ذلك من فرص العمل بالنسبة للعاطلين من العمل ، فعدم إقبالهم على تعلم الحرف يحد من عدم وجود فرص عمل ، لذا الإهتمام بتشجيع الإقبال على العمل اليدوي والمهني والعمل على تغيير نظرة المجتمع إلى الحرفة بما يكفل إحلال العاطلين من العمل مكان العمالة الوافدة .

المطلب الثالث: أسباب و حلول مشكل البطالة

1. أسباب مشكل البطالة:

إن مسببات البطالة تختلف حسب نوع البطالة ، فمسببات البطالة الدورية مثلا تختلف عن مسببات البطالة الموسمية وهذه تختلف عن المسببات البطالة الهيكلية ، إلا أنها وبشكل عام ترجع إلى سبب رئيسي وهو قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوة العاملة ، والذي ينجم عن مجموعة من العوامل منها : السياسة النقدية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وارتفاع معدلات النمو السكاني ، انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي¹ .

ويمكن تلخيصها فيما يلي :²

- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤد الإنتاج إلى ربح كاف يلي طموحاتهم .
- التزايد في حجم السكان .
- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال ، وجمود الأجور التي تنشأ بسبب وجود نقابات عمالية قوية للعمال ترفض أي تخفيض للأجور النقدية ، أو نتيجة لوجود القوانين التي تضع حدا أدنى للأجور ، ونتيجة هذا الجمود هو إحباط القوى التلقائية التي تؤدي إلى تحقيق التوظيف الكامل .

2. حلول مشكل البطالة :

تختلف حلول البطالة من دولة إلى أخرى ، حيث أن كل دولة تتبع سياسية خاصة ما في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول إلى الاستخدام الكامل ، وهذا لا يعني مجرد حصول المتعطلين على فرص عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة فوفي عداد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه . إن سوق العمل مرتبط كلياً متطلبات الاقتصاد الوطني ومستوى تركيبه وتطوره ، هذه فإن علاج مسألة البطالة يتطلب إجراء مجموعة من التغييرات في هيكل الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات³ .

يرى الاقتصاديون حل مشكلة البطالة يتم من خلال إجراء الأتي⁴ :

¹ - ناصف ايمان العطية ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الجامعة الجديدة ، الازاريطه ، 2008 ، ص332.

² - رجاء الربيعي ، مرجع سبق ذكره ، ص31.

³ - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2004 ، ص334.

⁴ - رجاء الربيعي ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

- رفع وتيرة النمو الاقتصادي بشكل يمكن من خلاله رفع مستوى التشغيل القوى العاملة . اذ ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار ، وزيادة في معدلات التراكم ، إلا أن زيادة معدلات النمو تؤدي الى زيادة الطلب على قوة العمل وبالتالي تقليل البطالة.
- أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية من شأنه أن يجعل الأجور مرتفعة ، وبالتالي يضعف من الموقف التنافسي لمنتجات البلاد في السوق ومن ثم زيادة البطالة ، وعليه فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار والمبيعات ، وبالتالي زيادة الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال .
- تغيير شروط سوق العمل و المطالبة بحذف الحد الأدنى للأجور اي تعديل نظم اعانات البطالة والتوسع في سياسات التدريب للمتطلين بغية مساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا .
- زيادة الإنفاق الاستثماري وفق المفهوم الكينزي يؤدي إلى تخفيض البطالة.

-المطلب الرابع: قياس البطالة

تقاس البطالة بعدة مؤشرات و علاقات رياضية كما يلي :

❖ العلاقات الرياضية لقياس البطالة :

تقاس البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوى العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية ما حيث :

$$\bullet \text{ معدل البطالة} = 100 \times \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{العامة القوة اجمال}}$$

بمعنى انه نسبة مئوية من قوة العمل بدون عمل ، ولكنها مسجلة كراغبة و متاحة للعمل.

اما القوى العاملة تحتوي على كل القادرين على العمل و الرغبين فيه ، سواء كانوا يعملون فعلا اولا يعملون ، ولهذا نعرف بين العناصر الداخلة ضمن قوى العاملة و التي تستبعد منها ¹.

¹- عبد القادر محمد عبد القادر عطية , النظرية الاقتصادية الكلية , كلية التجارة جامعة الاسكندرية 1997,ص31.

- 2.1 معدل النشاط T.A: هو نسبة القوى العاملة (العاملون + البطالون) الى مجموع السكان في سن العمل .

معدل النشاط = (القوى العاملة/مجموع السكان في سن العمل) $\times 100$

$$T.A = \frac{PA}{PT} = \frac{PO + STR1 + STR}{PT} \times 100$$

حيث PT هو مجموع السكان في سن العمل .

- معدل العمالة T.O : و هو نسبة العمال الى مجموع السكان في سن العمل .

معدل العمالة = (مجموع العمال / مجموع السكان في سن العمل) $\times 100$

$$T.O = \frac{PO}{PT} \times 100$$

- معدل تشغيل القوى العاملة T.E: و هو نسبة العمال الى حجم القوى العاملة .

معدل التشغيل = (حجم العمالة / القوى العاملة) $\times 100$

$$P.E = \frac{PO}{PA} \times 100$$

- معدل البطالة T.CH: وهو نسبة البطالين الى مجموع القوى العاملة.

معدل البطالة = (حجم البطالة/القوى العاملة) $\times 100$

$$T.CH = \frac{STR}{PA} \times 100 = \frac{STR1 + STR2}{PA} \times 100$$

❖ العلاقة الرياضية للبطالة بالنتائج المحلي الاجمالي :

أكثر نتائج الركود الاقتصادي شيوعا هي زيادة معدلات البطالة، فحين ينخفض إنتاج قطاع الأعمال تقل الحاجة إلى يد عاملة جديدة من قبل قطاع الأعمال، و بالتالي يتراجع حجم التشغيل و ترتفع معدلات البطالة ، و هو ما يبين أن البطالة تتحرك عادة مع مخرجات قطاع الأعمال، و هذا ما توصل اليه الاقتصادي الأمريكي (أرثر أوكن) و الذي صاغ العلاقة على شكل قانون.

ينص قانون أوكن على أنه مقابل انخفاض مقداره 2% في الناتج الاجمالي PIB فإن البطالة سترتفع بمقدار 1% و هو ما يدل على وجوب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي PIB بسرعة توازي نمو الناتج المحلي الممكن لمنع ارتفاع معدلات البطالة¹.

و يمكن صياغة قانون اوكن رياضيا مما سبق:

$$\frac{Y^*-Y}{Y} \quad \text{لدينا من الصياغة أن فجوة الناتج (الفرق بين الناتج المحلي الفعلي و الناتج المحلي الممكن)}$$

و لدينا نمو معدل البطالة و ابتعاده عن المعدل الطبيعي $(U-U^*)$

بحيث U معدل البطالة.

U^* البطالة الطبيعي، و بمساواة العلاقتين نجد :

$$\frac{Y^*-Y}{Y} = 3\% (U-U^*)$$

وهذه العلاقة توصل إليها في دراساته الأولى، و لكن بعد تطور وسائل و تقنيات القياس الاقتصادي أصبحت

$$\frac{Y^*-Y}{Y} = 2.5\% (U-U^*)$$

¹-بول سامويلسون ووليام نورد هاوس -الاقتصاد-ترجمة هشام عبد الله- الاهلية للنشر - ط15- الاردن2006-ص593.

الخلاصة :

يعتبر التشغيل الكامل لحجم العمالة أكبر مشكلة تواجه الاقتصاديات الحديثة سواء منها الصناعية أو المتخلفة وعليه فإنه من بين الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية ، إيجاد الفرص الملائمة لكل من يرغب في العمل، وتبع النظرية الطلب فان الطلب الكلي هو الذي يتحكم في حجم العمالة.

إن سياسة الإنفاق الحكومي تمارس آثارا ظرفية و آثارا هيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تتجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي في إتباع سياسة انتعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص، و تعتبر السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق الحكومي الحل الوحيد والأفضل للبلدان النامية النفطية في مواجهة حالات الاستخدام الناقص وخلق فرص العمل التي من شأنها أن تمتص جزءا من البطالة و تخفف من آلامها ، لأن هذه البلدان تفتقر لقاعدة صناعية قوية تستطيع من خلالها أن تنتهج سياسات ضريبية تمول بها مشاريعها ، بل إن ميزانياتها تعتمد بشكل كبير على عوائد قطاع الطاقة والمحروقات وتسعى لصرف هذه الإيرادات في تمويل المشاريع والمؤسسات الحكومية بغية خلق مناصب شغل جديدة تحقق بها استقرار وتوازن في أسواق العمل.

المبحث الثاني : الاطار النظري للتضخم

تمهيد:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصادات أغلب بلدان العالم، النامية منها والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على اقتصادات تلك البلدان ، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه ، ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية ، ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على بقية مؤشرات الأداء الاقتصادي، و على البنية الاقتصادية للبلدان؛ كان لا بد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى مفهوم التضخم وأنواعه المختلفة أولا ؛ ثم اثاره الاقتصادية ثانيا ؛ و بعدها نتطرق لمصادره و طرق مكافحته ؛ و بعدها فالأخير نذكر كيفية قياسه .

المطلب الاول: تعريف التضخم و أنواعه

1. تعريف التضخم :

التعريف الاول : يرى جوهنسون هو الارتفاع المتزايد و المستمر في المستوى العام للأسعار¹.

تعريف الثاني : على أنه الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، كما يعرف بأنه تدهور القوة الشرائية للمواطنين وهذا ناتج عن عدة أسباب حسب نوع التضخم².

التعريف الثالث: التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى للأسعار ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة ، انما اسعارها عموما ، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لاسعار السلع و الخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلعة تقل¹.

¹-رجاء الربيعي ، مرجع سبق ذكره ، ص11.

²-محمد الخطيب نمر ، مسعود صديقي ، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق ، ورقة 2009 ، ص153.

2. أنواع التضخم : هنالك عدة أنواع للتضخم يمكن حصرها كالاتي :

- **التضخم الأصيل :** ويحدث هذا التضخم عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي أي زيادة في الانتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار .
- **التضخم الزاحف:** ويتصف هذا النوع من التضخم في ارتفاع بطيء في الأسعار حتى خلال المراحل التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلا ، ويعد من أخف أنواع التضخم ، ويرى بعض الاقتصاديين انه ضيار بالاقتصاد القومي بل مفيد في بعض الأحيان حيث يدعو البعض منهم إلى التضخم الزاحف حتى يمكن تحريك الاقتصاد القومي وإبعاده عن حالة الجمود (Stagnation) ومنهم من ينظر إلى هذا التضخم بانه ظاهرة خطيرة ويجب أن يقتل في المهد ، ويرى كينت (Kent) ان ارتفاع الأسعار بمعدل لايزيد عن ٣ % سنويا يعد ذلك تضخما زاحفا ولا يؤدي الى اختلال التوازن الاقتصادي " .
- **التضخم المكبوت :** و هو التضخم الذي لا يظهر على البيانات الرسمية للأسعار وإنما يظهر بصورة ضمنية خلال نشاط السوق السوداء وكذلك يظهر نتيجة للتدخل الحكومي والرقابة على الاسعار وإتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات وترشيد الاستهلاك و السيطرة على الأسعار .
- **التضخم الجامح :** وهو الحالة التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات سريعة ومرتفعة خلال مدة زمنية معينة ، ويعد هذا التضخم من أخطر أنواعه وأشدها فتكا في الاقتصاد والمجتمع وفيه تتدهور قيمة العملة وتزداد سرعة تداول النقود وتفقد العملة اهم وظائفها كمستودع للقيمة ويصاب الناس بالذعر وفقدان الثقة ليس بالعملة وحدها وإنما في الاقتصاد بأكمله ويحدث هذا النوع من التضخم خلال الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث كما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923 بعد الحرب العالمية الأولى .
- **التضخم المستورد :** عندما يكون اقتصاد الدولة معتمدا بشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فانه يكون عرضة للإصابة بالتضخم المستورد ، وذلك عندما تكون الدولة المصدرة تعاني اصلا من التضخم لأي سبب كان فان هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي مما يؤثر بشكل واضح على ذوي الدخل المحدودة فيطالبون بزيادة الأجور والمرتببات وقد ينتقل التضخم من الدولة الأخرى الى الاقتصاد المحلي عندما يزداد الطلب على البدائل المحلية فترتفع أسعارها نتيجة لزيادة الطلب على عوامل الإنتاج

¹-يمينة شيبان , العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000-2015, اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية , جامعة البويرة , ص16.

الداخلة في انتاج هذه السلع ، وسينتقل هذا الارتفاع في الأسعار الى بقية السلع والخدمات مما يؤدي إلى حصول تضخم مستورد ، أي عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان فان ذلك ينسحب على زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، وهنالك آراء أخرى في تفسير هذا النوع من التضخم (المستورد) تتعلق في زيادة التكاليف الإنتاجية تنعكس بصورة الية في ارتفاع الأسعار ولاسيما عند زيادة أسعار المواد الأولية و السلع الاستهلاكية المستوردة والمواد النصف مصنعة

- **التضخم الدوري** : ويرتبط هذا النوع من التضخم بالتقلبات الاقتصادية التي تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي والتي تعكس تأثيراتها على ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الكامل.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم

التضخم ظاهرة نقدية لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية فهو يترتب نتائج متغايرة تنعكس على النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية .

1 أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل:

يتعرض أصحاب الدخل المحدود لأكثر الآثار السلبية للتضخم وذلك بسبب انخفاض النخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية وتسارع العملية التضخمية مما يدفع العمال من ذوي الدخل المحدود إلى المطالبة بزيادة أجورهم النقدية لتعويض الارتفاع الحاصل في الأسعار وزيادة في تكاليف المعيشة واذا حصل العمال على الزيادة فان ذلك سوف يؤدي الى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج وسوف يقوم المنظمين بزيادة الأسعار من جديد ، لذلك يرى الاقتصاديون أن التضخم يؤدي الى إعادة توزيع الدخل الحقيقي من الأفراد الذين زادت معدلات دخولهم بمعدلات اقل من معدلات ارتفاع الأسعار الى الأفراد الذين ارتفعت مستويات دخولهم النقدية بمعدل أكبر أي التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية غير المتضررة من جراء ارتفاع الأسعار

2. اثر التضخم على هيكل الإنتاج:

التضخم وما يواكبه في ارتفاع مستويات الأجور والأرباح والأسعار من التأثير على حقل الإنتاج وخاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك ، وتحريك رؤوس الأموال والعمالة باتجاهها على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي تعد أساسا مهمة التحقيق النمو الاقتصادي .

3. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يمارس التضخم تأثيرا ضارا على وضع ميزان المدفوعات إذ أن زيادة الدخول التي تولد أثناء فترة التضخم يؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخول ويزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات مرتفعة ، إضافة إلى أن في فترات التضخم تكون السلع المحلية ذات أسعار أعلى من مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى تفصيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تملك ميزة سعرية وهذا يؤثر على وضع ميزان المدفوعات ، أي أن التضخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات والأثره يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لاتواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي ، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير وتتهز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات . .

4. آثار التضخم على الاستثمارات:

يؤدي التضخم إلى خلق شعور تشاؤمي لدى المستثمرين وعدم الثقة ازاء نتائج المشاريع الاقتصادية الصعوبة تقدير تكلفة إنشاء المشروعات في المستقبل والذي يترتب على ذلك صعوبة توظيف رؤوس الأموال في المشاريع التي تحتاج الى مدة استرداد طويلة ، وهذا يعني التوجه نحو المشاريع التي تتميز بالربح السريع والمضمون بغض النظر عن مدى فائدتها إلى المجتمع ولا بد من الإشارة أن هذا التغيير في سلوك المستثمرين له آثار غير صحية على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وحسن أداء الاقتصاد الوطني لأنه يشجع أنماطا من الاستثمار غير المنتج (المضاربة بالأسهم والسندات) .

5. الآثار الاجتماعية للتضخم :

ان الآثار الاجتماعية للتضخم تنعكس بالأضطراب بين الطبقات الاجتماعية بسبب سوء توزيع الموارد والدخول مما يولد المشاكل والخلافات بين أفراد المجتمع ، كما أن الشيء نفسه ينشأ في اختلال العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وينتشر الفساد الاداري والرشوة والمحسوبية ويمكن أن يكون التضخم آثار ايجابية تتمثل في ارتفاع

فئة معينة حيث ينتفع اصحاب الاسهم نتيجة ارتفاع اسهمهم في ظل التضخم ويستفيد المدينون بسبب حصولهم على قوة شرائية أكبر ويسددون ديونهم بنقود ذات قوة شرائية اقل .

المطلب الثالث

1. مصادر التضخم : عند العودة الى تاريخ الفكر الاقتصادي في مجال الكشف عن أسباب التضخم نجد أن غالبية الاقتصاديين يركزون على نوعين من مصادر التضخم وهما كالآتي¹ :

التضخم الناشئ عن الطلب :

ينشا هذا التضخم عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي ، أي بفوق إجمالي الطلب سواء في سوق السلع والخدمات او في سوق عوامل الإنتاج على إجمالي العرض الكلي وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فائض في الطلب الكلي مما ينعكس في صورة تزايد في مستوى الأسعار وهنالك عوامل عديدة يعود اليها هذا الفائض منها

ا . الإفراط في الإنفاق الحكومي الإستهلاكي والاستثماري

ب . إرتفاع حجم النفقات الاستهلاكية .

ج . الزيادة في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص لتمويل النفقات الاستثمارية او للقطاع العام لتمويل عجز الموازنة . د . الزيادة في عرض النقد

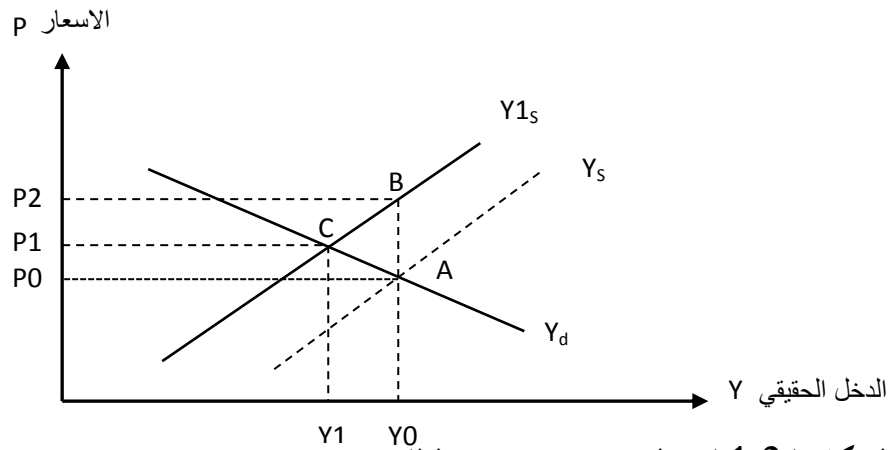
د . الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العالم .

وتنظر النظرية الكلاسيكية الى أن الزيادة في الأسعار وحسب نظرية كمية النقود تتشا من زيادة عرض النقد وذلك لوجود علاقة تناسبية بينهما ، والتي بدورها تحفز الطلب الكلي ومن ثم زيادة الطلب على سلع الاستهلاك والاستثمار ، أما الرأي الكينزي في التضخم الناشئ عن الطلب انه ناتج عن التحولات (Shifts) في دوال الاستثمار والاستهلاك والإنفاق الحكومي وحتى ان لم يكن هنالك زيادة في المعروض النقدي وهذا يعني أن كينز قرر أن العالم قد يتعرض إلى ظاهرة التضخم حتى ولو كان هنالك ثبات في المعروض النقدي وبالتالي فقد قطع العلاقة القوية بين كمية النقود ومستوى الطلب الكلي .

¹- رجاء الربيعي , مرجع سبق ذكره, ص21.

ويوضح الشكل (1) التضخم من جانب الطلب ، حيث يعد المحور الأفقي عن الدخل الحقيقي $-Y$ ويعبر المحور الراسي عن المستوى العام للأسعار $-p$ وحيث يمثل المنحني $Y0d$ الطلب الكلي ويمثل المنحني $y8$ العرض الكلي ، ويتقاطعهما لتحديد المستوى المبدئي عند النقطة A ولنفترض الآن حدوث ارتفاع في الطلب ، هذا الارتفاع سوف يكون من شأنه نقل المنحني $Y0d$ الى $Y1d$ مما يخلق فائضا في الطلب مساو (AB) وهذا الفائض يحدث ارتفاعا في الأسعار نظرا لان التوازن الكلي الجديد يتحدد عند النقطة (C) وتكون النتيجة النهائية : حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار PI وارتفاع في الدخل الحقيقي الى $Y1$, وتعود الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن المعروض منها الى اسباب متنوعة يمكن تقسيمها إلى أسباب ترجع على ارتفاع غير مباشر في هذا الطلب ويعود التضخم - المباشر - من جانب الطلب إلى دوافع غير نقدية (كينزية) مثل حدوث ارتفاع مستقل في الإنفاق الخاص على السلع أو ارتفاع في الإنفاق الخاص على الاستثمار أو ارتفاع مستقل في النفقات الحكومية .

أما التضخم غير المباشر فيعود على العكس الى دوافع كلاسيكية مثل حلول زيادة في كمية النقود (او انخفاض مستقل في الطلب) ويكون من شأنه إحداث انخفاض في سعر الفائدة والذي يحفز بالتالي طلبا أكثر ارتفاعا على سلع الاستهلاك أو الإستثمار .

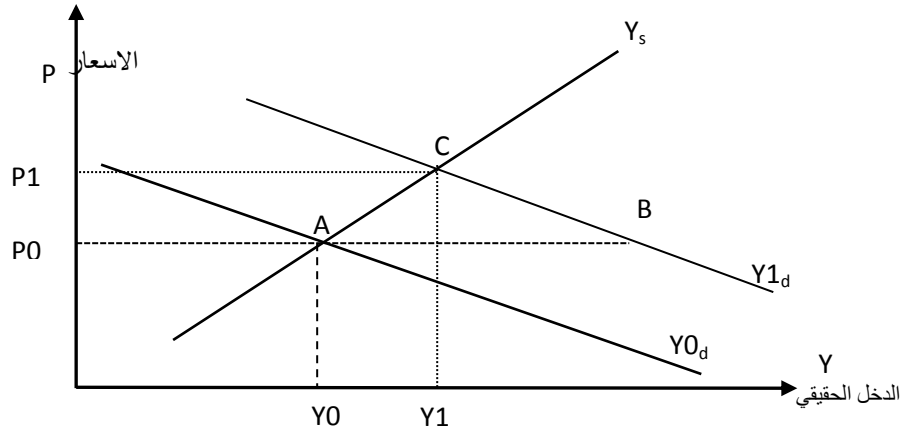


الشكل (1.2) ، التضخم من جانب الطلب.

المصدر : رجاء الربيعي ، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي ، امانة للنشر و التوزيع ، ص22.

ب- التضخم بدفع التكلفة : ويسمى تضخم العرض لأنه مرتبط بتكاليف الإنتاج وينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة نقابات العمال وبعض المنتجين إلى رفع اسعار منتجاتهم سعيا منهم لتحقيق اجر اكبر او ارباح اكثر مما قادا الى ارتفاع مستوى التكاليف والمقصود هنا بالتكاليف هي تكلفة الإنتاج وبالتحديد تكلفة عنصر العمل (أجور

ورواتب العمال) حيث تؤدي مطالبة العمال بزيادة أجورهم ورواتبهم باستمرار إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس في ارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات المنتجة ، ويمكن أن يكون هذا التضخم ناتجة عن عوامل غير النفقات الحجرية أي يعود إلى أسباب أخرى مثل ارتفاع اسعار الفائدة وارتفاع السلع المستوردة التي تستخدم مستلزمات إنتاج بعض السلع و هذا الارتفاع يؤدي إلى حصول تزايد في المستوي العام للأسعار دون أن يكون هنالك زيادة في الطلب على السلع والخدمات ، ويؤدي هذا النوع من التضخم إلى انخفاض في الدخل الحقيقي على عكس التضخم من جانب الطلب ويعتقد أنصار تضخم التكلفة بان الزيادة في مستوى الأجر النقدي الناجمة عن التغير في مستويات الاستخدام او عن عوامل خارجية ، مطالبة النقابات بزيادة الأجور ذات تأثير محسوس على مستوى الأسعار آخرون التضخم بدفع التكلفة تعود الى التصرفات الاقتصادية لبعض الجماعات مثل اتحادات العمال والنقابات حيث يحدث هذا النوع من التضخم بسبب المساومة القوية لهذه النقابات من اجل زيادة الأجور النقدية بسرعة اكبر من الزيادة التقليدية في الأحوال الطبيعية ، وربما ينشا بسبب الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب او ارتفاع النفقات وقد يحدث التضخم من ناحية التكاليف بسبب زيادة التكاليف الحدية للإنتاج ، حيث يحدث عند زيادة الدخل وخاصة معدلات الأجور بنسبة أكبر من الدخل النقدية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي التكاليف المعيشة التي تدفع العمال الى المطالبة بزيادة الأجور والتي بدورها ترفع من معدل التكاليف والتي يعوضها المنتج عن طريق الاسهام في رفع أسعار السلع والخدمات وبين الشكل التالي أن ، حدوث ارتفاع في النفقات بالقدر AB ينتقل منحنى العرض Y_s الى الوضع Y_{1s} ولكن المستوى العام للأسعار . ومن هنا فإن رجال الأعمال لا يمكنهم استعادة إجمالي الارتفاع في النفقات لو إضافته على سعر البيع ، أن المحتوى العام للأسعار التوازني عوف يتحدد عند نقطة C ويكون مساويا الى $P1$ وليس $P2$ أن جزءا من الارتفاع في النفقات يتم امتصاصه عن طريق انخفاض الإنتاج .



الشكل (2.2) ، التضخم من جانب التكلفة .

المصدر: رجاء الربيعي ، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي ، امانة للنشر و التوزيع، ص24.

وهناك في الواقع ارتباط وثيق بين التضخم الناشئ عن جذب الطلب والتضخم الناشئ عن دفع التكلفة التي بدأت الحركة التضخمية وبدأت اثارها فانه من الصعب أن نحدد ما إذا كانت مشاها الأولية يمكن أن يحدث زيادة الطلب أو زيادة النفقات إذ أن الظاهرتين مرتبطتان ارتباطا وثيقا ومتفاعلتا مع بعضيهما ، فعندما يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية يزيد على عنصر العمل وغيره من عناصر الإنتاج وعندما يزيد الطلب على عنصر العمل ينخفض مستوى البطالة وهذا يتيح للاتحادات العمالية أن تطالب برفع معدلات الأجور وتنجح في هدفها هذا فترتفع تلك المعدلات وترتفع بالتالي نفقة الانتاج والتي تدفع بالأسعار الى اعلى . علما أن الى بعض الأراء تشير إلى أن ارتفاع الأسعار الناشئة عن زيادة الأجور لايمكن أن يتحول إلى عملية تضخمية تراكمية مالم يكن مقرونا بزيادة وفرة كمية النقود المتداولة لو بتوسع مفرط في عجز الموازنة العامة

المطلب الرابع : قياس التضخم

إن الفكرة العامة للتضخم في الارتفاع المستمر للأسعار ومن ثم يمكن تحديد المعايير والمقاييس التي بواسطتها تستطيع تحديد وقياس التضخم كظاهرة ونحن هنا أمام عدة طرق لقياس معدلات التضخم أهمها ما يلي :

- طريقة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين : تستخدم الأرقام القياسية القياس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في إنفاق الأفراد والمشروعات والتعرف على تطور أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات ما بين فترتين زمنيتين بأسعار التجزئة وليس أسعار الجملة¹.

*** الرقم القياسي الضمني :** وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مئة . حيث يضم هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية . كما أنه يتضمن أنواع أسعار الجملة والتجزئة على السواء والذي يطلق عليه بالمكشم . وهنا نميز بين نوعين من الأرقام القياسية وهي :

السعر القياسي البسيط (مؤشر سعر المستهلك) : ويطلق عليه بمؤشر تكلفة المعيشة لأنه يربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين وهو يعكس التغيرات التي تحدث في أسعار سلة السوق وبذلك يمكن وضع مؤشر واحد يضم كافة السلع والخدمات في السلة ، ويتم بموجبه تثبيت سنة الأساس وأخرى سنة المقارنة وتنسب أسعار سنة الأساسي ب 100 ثم تحري مقارنة السنوات اللاحقة بسنة الأساس حسب العلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار السنة الحالية}}{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار سنة الأساس}} * 100$$

ثم نقوم باستخراج الوسط الحسابي لجميع الأسعار القياسية للسلع على المقارنة وهو يمثل الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع . ومن سلبياته أنه يعطي نفس الأهمية النسبية للسلع المراد قياس أسعارها لذا جاءت الطريقة الثانية وهي طريقة السعر القياسي المرجح² .

السعر القياسي المرجح : ويتم توجيه التفريق بين الأهمية النسبية للسلع بالنسبة للمستهلك حيث لا يمكن أن تتساوى أهميتها في سلم أولويات وحاجات المستهلك وعلى هذا الأساس توضع أوزان أو معاملات تختلف تبعاً

¹-د. عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص46.

²-د. عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان الاردن ، الطبعة الثانية ، 1989 ، ص180.

لأهمية السلعة للمستهلك ثم يتم ضرب هذه الأوزان بالأسعار القياسية البسيطة وبالنظر لتعدد مستويات الأسعار التي يمكن الحصول عليها من هذه الطريقة وذلك تبعاً لتعدد الأرقام القياسية التي يمكن استخدامها لمعرفة التغييرات التي تطرأ على الأسعار ، لذلك يفضل قياس التغييرات التي تحصل بالقوة الشرائية للمستهلكين من خلال استخراج الأرقام القياسية المرجحة لعينة من أسعار السلع والخدمات أو الاستدلال بالرقم القياسي النفقات المعيشة لكونه يمثل أكبر الفئات الاجتماعية و هي فئة الدخل المحدود¹.

-**طريقة الفجوات التضخمية** : يعد جون مينارد كينز أول من تحدث عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب وهي عبارة عن الفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي (الإنفاق القومي مقدراً بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج القومي الحقيقي (مقدراً بالأسعار الثابتة) بعبارة أخرى في تقديم الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوافرة لدى المستهلكين.

يلعب الإنفاق الكلي دوراً أساسياً في التأثير على النشاط الإنتاجي للمجتمع ويطلق عليه بالطلب الكلي ، فإذا زاد هذا الأخير تبعته زيادة في إجمالي الناتج الوطني (PNB) قد تكون حقيقية أو اسمية تعكس فقط ارتفاع الأسعار . وتكون الزيادة حقيقية إذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة أي هناك مجال لزيادة الإنتاج ، أما الزيادة الاسمية إذا زاد الطلب الكلي عن الاستخدام التام فينجر عن ذلك ارتفاع في الأسعار دون أية زيادة في الناتج الوطني الحقيقي.

وخلاصة القول أن المجتمع سوف يعاني من تضخم أو بطالة أو ينعم بالاستخدام التام تبعاً للمستوى الذي يكون عليه الطلب الكلي بالقياس إلى الدخل الوطني مقدراً بالأسعار الثابتة . ويمكن التمييز بين ثلاث احتمالات هي :

- إذا قل الطلب الكلي عن الحيد اللازم إذن وجود بطالة .

- إذا تعادل الطلب الكلي مع الناتج الوطني الممكن وهي حالة الاستقرار الاقتصادي أي التشغيل الكامل .

- إذا زاد الطلب الكلي عن الحد اللازم أتي وجود ظاهرة التضخم .

أما ينت هانسون فقد استطاع أن يطور نموذجاً جديداً لتضخم الطلب في كتابه " دراسة في نظرية التضخم " مختلفاً به عن نموذج كينز والذي تحدث فيه عن فائض الطلب في سوق السلع فقط . فقد قسم الاقتصاد إلى سوقين هما : سوق السلع سوق عوامل الإنتاج ثم تكلم على الفجوة العملية أي في سوق العامل الإنتاجي والفجوة السلعية أي في سوق السلع . ودرس العلاقة بين الفجوتين أما الفجوة التضخمية في سوق السلع فعرفها

¹ - د. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2005، ص179.

على أنها عبارة عن القوة الشرائية الفعلية على السلع ناقص الكمية الفعلية الموجودة من السلع. وقد عرف الفجوة التضخمية في سوق العنصر الإنتاجي بأنها عبارة عن القوة الشرائية الفعلية على عوامل الإنتاج ناقص الكمية الفعلية الموجودة من عوامل الإنتاج

- **طريقة فائض المعروض النقدي** : وتسمى بالفجوة التضخمية النقدية وهي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي (FMI) وهي عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود (حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود عند أسعار ثابتة وذلك خلال فترة زمنية

$$G = \frac{\Delta M - M}{Y - \Delta Y}$$

الفرق بين نسبة التغير في المعروض النقدي و نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث :

G : تمثل المعروض النقدي ,

ΔM : تمثل مقدار التغير السنوي في إجمالي المعروض النقدي ,

M : إجمالي المعروض النقدي ,

Y تمثل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ,

و ΔY : تمثل مقدار التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

- **معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي** : ¹ وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دوراتها أي أن هناك اختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات حيث أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا ملائما على ظهور التضخم.

وتبعاً لمذلول هذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عندما يتعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع التغير

في إجمالي الناتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بين المعدلين يساوي الصفر أي: $B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$

حيث B هو معامل الاستقرار النقدي إذن في هذه الحالة B=0 يكون الاستقرار النقدي أي استقرار الأسعار . وفي حالة ما يكون معدل التغير النقدي أكبر من معدل التغير في الناتج القومي فيكون معامل الاستقرار النقدي

¹ د.صبيحي تادرس قريضة , احمد رمضان نعمة , اقتصاديات النقود البنوك , الدار الجامعية , ص291.

موجبا فهو يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة . وإذا استمر هذا الفرق في الارتفاع فإنه سوف يظهر التضخم.

- **معيار فائض الطلب** : ويستند هذا المعيار من النظرية الكينزية في الطلب الفعال وتحديد المستوى العام الأسعار، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعال إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنه يدفع إلى زيادة النفقات سوف ينعكس بارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث سيواجه الاقتصاد حالة تضخم حقيقي إذ يتم قيام الطلب انطلاقا من المعادلة التالية : $D=(C_p+C_g+I+\Delta S - Y)$

حيث أن : D : إجمالي الطلب الخام أو إجمالي قايض الطلب ،

C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية ،

C_g : الاستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية ،

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية ،

ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية ،

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة .

ويتضح أنه عند زيادة الإنفاق القومي بالأسعار الجارية (الطلب الفعال) على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة فذلك سوف يؤدي إلى شراء فائض في الطلب الخام والذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات .

- **معيار الإفراط النقدي** : ويستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود المعاصرة والمعبر عن الفائض في الكتلة النقدية على المستوى الملائم . ترى هذه النظرية أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيسي الذي سبب التغير في الأسعار فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود ، يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم حسب

$$\text{الصيغة التالية : } \gamma = \frac{M}{Y} \text{ حيث :}$$

γ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود.

M : كمية النقود.

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة .

ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي استنادا النظرية كمية النقود المعاصرة الملائم لاستقرار الأسعار ب :

$$M = \gamma Y_t - M_t$$

حيث :

M : حجم الافراط النقدي.

γ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الاساس عند مستوى معين من الاسعار .

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل فالسنة .

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة فالسنة .

و من هنا فان فائض كمية النقود عن حجمها الامثل يمثل افراطا وراء ارتفاع الاسعار و استمرار الفائض يكون وراء تصاعد في الاسعار .

الخلاصة:

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة، حيث تختلف درجة تأثيره باختلاف درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر اقتصادات تلك البلدان بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية. وقد تعددت النظريات التي تناولت موضوع التضخم من حيث مفهومه و أسباب نشأته، إلا أنها تتفق في مجملها على أنه يعني حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف خطورة و درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل و الأسباب المنشئة له.

ويرتبط التضخم في البلدان النامية بعدد من الاختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني والزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية كارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات، كما تمارس الاختلالات الهيكلية دورا هاما في تغذية الضغوط التضخمية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

و عادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع . أما التضخم في البلدان المتقدمة فيوصف بأنه تضخم نفقة ناجم عن ارتفاع تكاليف إنتاج السلع و الخدمات ، نتيجة ارتفاع الأجور بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج.

الفصل الثاني

.....

[C:\Users\Hamid-user\Desktop\Nouveau dossier \(2\)\الخاتمة.docx](C:\Users\Hamid-user\Desktop\Nouveau dossier (2)\الخاتمة.docx)

[C:\Users\Hamid-user\Desktop\Nouveau dossier \(2\)\قائمة المراجع.docx](C:\Users\Hamid-user\Desktop\Nouveau dossier (2)\قائمة المراجع.docx)

الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي المستوى العام للأسعار

المبحث الأول : ماهية المستوى العام للأسعار

يمثل المستوى العام للأسعار قيمة أسعار جميع السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية ، ويعتبر استقرار الأسعار أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية ، نظرا لأن الارتفاع فيه يؤدي إلى التضخم وبالتالي حدوث اختلالات اقتصادية التي بإمكانها أن تزعزع الاستقرار الاقتصادي في البلاد ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم المستوى العام للأسعار ، علاقته بكمية النقود ، إضافة إلى أساليب تحديد السعر .

المطلب الأول : مفهوم المستوى العام للأسعار

قبل تحديد مفهوم المستوى العام للأسعار لابد من التطرق إلى مفهوم السعر الذي هو :

من المنظور الاقتصادي فان السعر يرتبط بكل من المنفعة والقيمة ، إذ يرى الاقتصاديون أن المنفعة هي مواصفات المنتج التي تحقق له الإشباع لاحتياجاته ، والقيمة هي التعبير الكمي عن المنتج والتي يمكن قياسها من خلال الثمن السعر الواجب على المشتري دفعه للحصول على المنفعة المرغوبة ، وبذلك المنظور الاقتصادي يمكن اعتبار السعر القيمة النقدية السعر أو الخدمة كما تتحدد في السوق¹.

كما يعرف السعر على أنه : " المقابل الذي يدفعه المشتري مقابل حصوله على سلعة أو خدمة تشبع حاجة أو رغبة لديه ، أما البعض الآخر فيعرفه باعتباره القيمة التي يدفعها شخص مقابل الاستفادة من المزايا والفوائد التي تمثلها السلعة أو الخدمة موضوع اهتمامه " ².

وبالتالي يمكن التطرق إلى تعريف المستوى العام للأسعار كالتالي :

التعريف الأول : يقصد بالمستوى العام للأسعار بأسعار جميع السلع والخدمات التي تدخل في المعاملات ، سواء كانت سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية ، وبصفة عامة فإن المستوى العام للأسعار يمثل متغير تجميعي لأسعار جميع المفردات التي تدخل في حجم المعاملات³.

¹ - زكرياء احمد عزام، عبد الباسط حسونة وآخرون، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة، ط1، ط2، عمان، 2008، 2009، ص 277.

² - محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة، ط 1، عمان 2004، ص19.

³ - سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2018، ص121.

الفصل الثاني

التعريف الثاني : يعرف المستوى العام للأسعار على انه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما¹.

التعريف الثالث : أن المستوى العام للأسعار (P) ما هو إلا نسبة القيمة الاسمية للنتاج (PY) على مستوى الإنتاج ، ويعني ذلك أن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ما تحتد GDP الحقيقي ، كمية النقود تحدد GDP الاسمي ، ومكمش GDP هو نسبة GDP الاسمي على GDP الحقيقي .

ويشير هذا الاقتراح إلى أنه ، ما عدا في فترات التعديل ، لا تحدث التغيرات النقدية أثرا على المتغيرات الحقيقية ، مثل GDP الحقيقي ، والعمالة ، وتكون هذه التغيرات محددة أساسا بواسطة شروط نقدية مرجعية مثل أذواق المستهلكين والتكنولوجيا ، وبمجرد أن تغير كمية النقود هذه الشروط المرجعية الأساسية ، تتخذ التغيرات النقدية صفة الإجبارية من خلال تأثيرها في الأجل الطويل على المتغيرات الحقيقية ، ومنه ينضر للنقود على أنها مجرد ضل ، تحجب لكن لا تؤثر على عمل القوى الاقتصادية الحقيقية².

ويفسر الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم الذي يعرف كالآتي:

أولا : الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة ، هذا المفهوم يقتضي أن يكون الارتفاع العام الأسعار السلع والخدمات المختلفة وليس في الأسعار النسبية أي ارتفاع أسعار عدد محدود من السلع أو الخدمات وبقاء أسعار بقية السلع والخدمات الأخرى ثابتة ، أو تكون منخفضة فالحالة الأخيرة تعني أن انخفاض أسعار بعض السلع يؤدي إلى تحول المستهلكين إليها مما يقلل الطلب على السلع التي ارتفعت أسعارها وبالتالي تنخفض أسعارها³.

ثانيا : التضخم في معناه البسيط هو الارتفاع العام المستمر في الأسعار أو هو ارتفاع المستوى العام الأسعار السلع والخدمات مع انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد ، مما يعني أن الوحدة النقدية في ضل حالة التضخم تكون قادرة على شراء قدرا اقل مما كانت تشتريه قبل التضخم ، وبالتالي يمكننا القول أن التضخم هو التناقص في قيمة القوة الشرائية للنقود⁴.

¹-خالد واصف ألوزني ، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكمي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، ط9، عمان ، 2008 ، ص250.

²-تومي صالح، مرجع سبق ذكره ص149.

³-بسام الحجار، عبد الرزاق ، الاقتصاد الكمي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010 ، ص306.

⁴-وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص165.

الفصل الثاني

المطلب الثاني : أساليب تحديد السعر :

يعتمد اختيار طريقة التسعير للسلعة أو الخدمة على مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى وضع السعر المقبول والمناسب لكل من طرفي المعادلة التبادلية (البائع والمشتري) ، بشكل عام توجد ثلاث طرق التسعير السلع أو الخدمات وهي كما يلي :¹

أولا : التسعير بالتكلفة زائد هامش الربح :

تعتبر هذه الطريقة من أبسط وأكثر الطرق شيوعا ، ووفقا لهذه الطرق يتحدد السعر كالاتي :

$$\text{السعر} = \text{التكاليف} + \text{هامش الربح}$$

وهامش الربح هنا يتحدد كنسبة من التكاليف أو كنسبة تحقق عائد معين على الاستثمار ، وبصفة عامة تستند هذه الطريقة إلى منطق مفاده أن السعر في هذه الحالة يضمن لرجل أعمال أو المنظمة تغطية التكاليف الكلية وبالتالي البقاء في السوق ، ومع ذلك فإن خطورة الاعتماد على هذه الطريقة تكمن في أنها تميل قوى العرض والطلب والمنافسة .

كما أن أي سبب يؤدي إلى انخفاض المبيعات الفعلية عن المبيعات المخططة قد يؤدي إلى عدم إمكانية المنظمة من تغطية تكاليفها الثابتة².

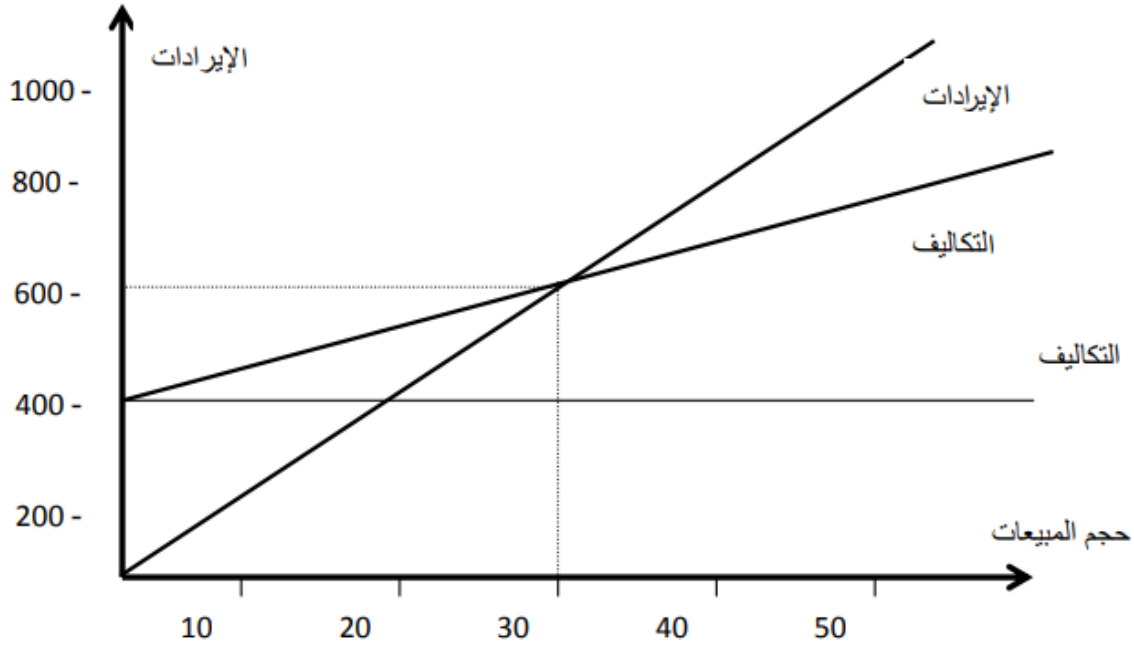
ثانيا : التسعير حسب نقطة التعادل

حيث تحاول الشركة تحديد السعر الذي يحقق نقطة التعادل ، أو الربح المستهدف الذي يبحث عنه، وتستخدم هذه الطريقة خريطة التعادل ، وهذه الطريقة تظهر التكاليف الكلية والإيرادات الكلية المتوقعة عند مستويات مختلفة من المبيعات ، والشكل التالي يظهر خريطة التعادل للمثال الذي حله في الطريقة الأولى حيث التكاليف الثابتة 300,000 دينار بغض النظر عن حجم المبيعات ، التكاليف المتغيرة مضافة للثابتة التشكيل التكلفة الكلية والتي تزداد بزيادة حجم المبيعات منحنى الإيرادات الكلية يبدأ من الصفر ويزداد مع كل وحدة مباعه ويعكس هذا المنحنى سعر بيع الوحدة الواحدة هو 20 دينار.

¹-محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر ، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص38.

²-دعير طوروس، الاقتصاد الكمي، المؤسسة الحديثة للكاتب، الطبعة الأولى، طرابلس، 2010. ص98.

الشكل رقم (01): شكل يوضح التسعير حسب نقطة التعادل



المصدر. زكرياء احمد عزام و اخرون مرجع سابق ص 296 .

نلاحظ من الشكل السابق أن منحنى الإيرادات الكلية يتقاطع مع منحنى التكاليف الكلية عند مستوى 300.000 وحدة والتي تمثل كمية التعادل (نقطة التعادل) ، عند السعر 20 دينار فإن الشركة تبيع 30.000 وحدة لتصل إلى نقطة التعادل (أي حتى تغطي الإيرادات الكلية التكاليف الكلية ويمكن حساب نقطة التعادل كما يلي :

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{(\text{السعر} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة})}$$

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{300.000}{(10-20)} = 10 / 300.000 = 30.000 \text{ وحدة}^1 .$$

¹ - زكريا احمد عزام ، عبد الباسط حسونة وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكمي ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2003 ، ص 296.

الفصل الثاني

ثالثا : التسعير على أساس القيمة / المنفعة المدركة

سعر كثير من المنظمات منتجاتها على أساس المنفعة القيمة المدركة (إذ يجاري السعر المنفعة التي يراها المستهلك من اقتنائه للسلعة وليس على أساس التكلفة للسلعة أو الخدمة فمثلا فنجان قهوة قد يكلف الشخص 15 قرشا بينما لو طلبه في مطعم الجامعة يكلفه 25 قرشا وإذا رغب تناوله في مطعم 5 نجوم فانه يكلفه 5 دنانير ، والمستهلك يكون على استعداد أن يدفع هذه الأسعار المتفاوتة ولكن حسب المنفعة التي يرغب بالحصول عليها ، فنجان القهوة في المنزل أو الجامعة يشتره الطالب المستهلك من أجل الشعور بالاستيقاظ والاستعداد ليوم جديد والدراسة بشكل جيد ، ولكن إذا ما يرغب بتناوله في كافتيريا فندق فهو يبحث عن منافع متعددة لقضاء نهاية أسبوع في مكان راقي وقضاء أمسية رائعة في بيئة متميزة من المكان والعلاقات الاجتماعية¹ .

رابعا : التسعير على أساس السوق في المنافسة :

بمقتضى هذه الطريقة يتم التسعير لدى الشركة المعنية بالنظر لأسعار المنافسين الرئيسيين ، لذلك لا يتم إعطاء اهتمام كبير بالتكاليف الكلية التي يتم إنفاقها على السلعة ، أو الماركة منها ، وتزايد أهمية هذه الطريقة في التسعير بشكل خاص في حالة تشابه سهولة استخدامها لشراء السلعة من المتاجر التي تبيعها إذا ما أحسن اختيار وتنفيذ أفضل المنبهات التسويقية داخل المتاجر التي تبيعها والتي تركز على السعر كعامل رئيسي لمواجهة أسعار مختلف الماركات المنافسة المطروحة في الأسواق المستهدفة² .

المطلب الثالث : علاقة المستوى العام للأسعار بالكتلة النقدية :

لا أحد يستطيع أن ينكر العلاقة الوطيدة بين حجم النقود التي يمتلكها الفرد وبين عاداته الإنفاقية حيث إن حجم النقود المتداولة سيشرحهم على الإنفاق وشراء الأفراد المزيد من السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط حركة الاقتصاد ولكن الإفراط في زيادة حجم النقود بين أيدي الأقران سيؤدي إلى عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي مما سيعرض الاقتصاد إلى حالة تضخمية تطيح به من خلال الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار وكذلك فان نقص السيولة بين أيدي الناس ستؤدي إلى تقص الطلب الكلي وبالتالي حصول فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي

¹- زكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص298.

²- محمد ابراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص39.

الفصل الثاني

وبالتالي حصول الأزمات الاقتصادية ، إذا العلاقة وطيدة بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ، ومن خلال النظريات النقدية المختلفة سنشاهد اثر النقود¹ .

إن المسألة الأساسية في التحليل النقدي الكلاسيكي تتلخص في معادلة كامبريدج التالية

$$v / 1 = \text{مقلوب سرعة تداول وحدة النقد}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار}$$

$$M = \text{الكتلة النقدية}$$

$$Y = \text{الدخل}^2 .$$

- إن PM هما المتغيران الوحيدان في هذه الحالة ، إذ أن Y و لا يعتبران كميات محددة في الفترة الزمنية القصيرة ، وبالتالي فإن أي تغيير في الكمية المعروضة من النقود يترك تأثيراً على المستوى العام للأسعار .

- أن الأسعار تتغير بنفس نسبة تغير عرض النقود وبنفس الاتجاه .

- يمكن أن نستنتج من هنا ما تقوله النظرية الكلاسيكية : غياب أي تأثير للنقود على العمليات الاقتصادية الواقعية ، أي ثمة فصل بين القطاع النقدي والقطاع السلعي في الاقتصاد.

- فإذا كانت الكمية المعروضة من النقود M محددة ، وسرعة تداولها ثابتة ، فإن استمرار التوازن في السوق النقدي يفترض أن كل زيادة في الناتج الحقيقي لا يقابلها انخفاض متناسب بالمستوى العام للأسعار P ، أي أن هناك علاقة عكسية بين الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار العام .

- فإذا كان الدخل Y هو الدخل الذي يقابل العمالة الكاملة وإذا كانت M^* تمثل عرض النقود ومستوى الأسعار العام يتمثل بالنقطة P_1 أن عرض النقود قد ازداد لسبب أو لآخر وأصبح M_2 .

- بينما الدخل لا يمكن أن يزداد ، ذلك أن الاقتصاد قد استخدم كل موارد اليد العاملة المتوافرة فإن المستوى العام للأسعار يصبح P_2 .

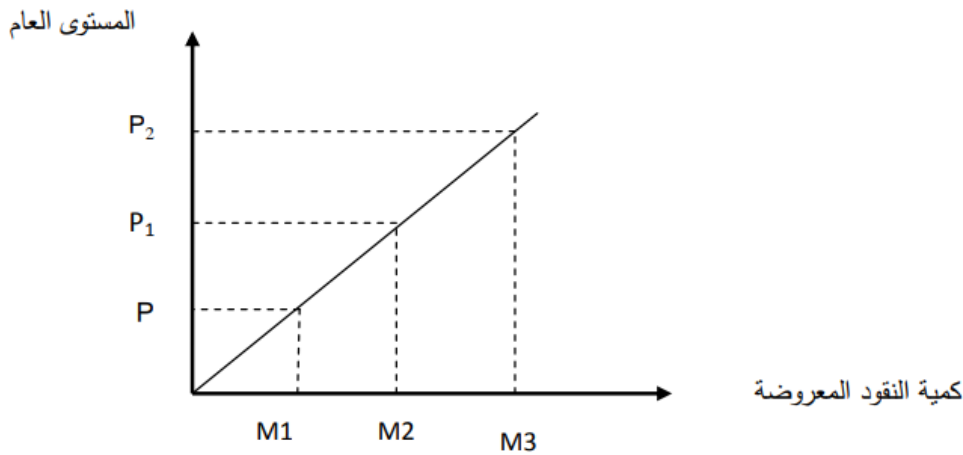
¹-سامي خليل، النظريات المالية والنقدية، ط1، شركة كاظمة لمنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص 121.

²-عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره ص 145.

الفصل الثاني

- ولو افترضنا أن M, Y, V ثابتة ، فإن مستوى الأسعار سوف يكون ثابتا ، في مثل هذه الحالة كل تغير في الأجور الاسمية سيؤدي إلى تغير في الأجور الحقيقية¹.

شكل رقم (02-02) : العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار حسب التحويل الكلاسيكي



المصدر : نبييلة بلحوت، جميلة مهني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015-2015، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017، ص 23.

المبحث الثاني : طرق قياس المستوى العام للأسعار :

بالرغم أن المستوي العام للأسعار آثار محسوسة إلا أنه لا بد من اللجوء إلى طرق قياسه ، لمعرفة الارتفاع والانخفاض فيه ، ولتتمكن من تقدير اثاره المختلفة وتقييم مشاكله ، وقياس المستوى العام للأسعار هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحا ،

¹ نبييلة بلحوت، جميلة مهني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015-2015، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017، ص 23.

الفصل الثاني

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم طرق القياس التي هي المخفض الضمني ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، الرقم القياسي المرجح .

المطلب الأول : المخفض الضمني (مكش الناتج المحلي الإجمالي)

يعبر الرقم القياسي الضمني عن العلاقة بين الناتج الإجمالي المحلي بأسعار سلة الأساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويعد مؤشرا ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، وكذلك على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد ، ولعل أهمية هذا الرقم ترجع على انه يشمل جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد ، سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية ، كما انه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على حد سواء .

ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي :

$$\text{GDP deflator} = (\text{NGDP} / \text{RGDP}) \times 100$$

حيث أن :

NGDP: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي .

RGDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية اكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت .

- أما إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية اقل من 100 فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت .

- بينما إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 فهو يعني أن الأسعار لم تتغير .

الفصل الثاني

المطلب الثاني : الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المؤشر العام لأسعار المستهلك)

في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار ، لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن احتسابه بعدة طرق أهمها :

الرقم القياسي البسيط : يعكس هذا الرقم تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى

تكلفة الحصول على نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية¹ :

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \left(\frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \right) * 100$$

جدول رقم (01) : لدينا أسعار وكميات لسلع افتراضية لعامين المقارن (n+1) والأساس (n) كما يلي :

سنة المقارنة n+1			سنة الأساس n			السلعة
القيم	السعر p _n	الكمية q _n	القيم	السعر p ₀	الكمية q ₀	
189	9	21	140	7	20	A
256	16	16	210	14	15	B
445	المجموع		350	المجموع		

حساب المستوى العام للأسعار بطريقة الرقم القياسي البسيط.

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \left(\frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{سنة الأساس}} \right) * 100$$

$$100 \times (350 \div 445) =$$

$$100 \times 1.27 =$$

$$127\% =$$

¹ - سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكمي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، ص195.

الفصل الثاني

$$\text{ومنه : } 27\% = 100 - 127$$

هذا يعني أن المستوى العام للأسعار لهذه المجموعة من السلع قد ارتفع في سنة $n+1$ ي 27% مقارنة ب سنة n .

1 - الرقم التجميعي النسبي للأسعار :

فمن خلال هذا الرقم يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل سلعة ومقدار التغير النسبي في كل سلعة وذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{رقم التجميعي النسبي للأسعار} = \frac{1}{n} \text{ مجموع } \left(\frac{\text{سعر السلعة في السنة الحالية}}{\text{سعر السلعة في سنة الاساس}} \right) * 100$$

حيث أن n عدد السلع .

جدول رقم (02): مثال عن الرقم التجميعي النسبي للأسعار

السلع	الأسعار في سنة n	الأسعار في سنة $n+1$
A	10	13
B	7	11
C	16	22
D	21	25

- حساب المستوى العام للأسعار بطريقة الرقم التجميعي النسبي للأسعار :

$$\text{رقم التجميعي النسبي للأسعار} = ((1 \div 4) \times (\text{سعر السلعة في السنة الحالية} \div \text{سعر السلعة في السنة الأساس})) \times 100$$

$$= ((1 \div 4) \times ((13 \div 10) + (11 \div 7) + (22 \div 16) + (25 \div 21)))$$

$$= 3592,1 \times 100$$

$$= 135.92 \%$$

الفصل الثاني

ومنه: $135.92 - 100 = 92,35 \%$

وهذا يعني أف مستوى الأسعار لهذه المجموعة قد ارتفع في سنة $n+1$ ب 92.35 مقارنة بسنة n .

المطلب الثالث : الرقم القياسي المرجح (الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان)

يمكن ترجيح أسعار السلع بأوزان محددة ، وقد تكون عبارة عن كمية أو حجم السلعة المباعة أو المستهلكة ، وذلك في سنة الأساس ، أو سنة المقارنة ، وهذا الترجيح يبرز الأهمية النسبية لسلعة من السلع المختلفة المعتبرة ضمن الرقم القياسي للأسعار ، لذلك توجد ثلاث طرق لحساب الرقم القياسي بالطريقة المرجحة وهي ¹ :

الرقم القياسي بطريقة لاسبير (طريقة ستة الأساس) :

وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سلة الأساس ويعبر عنه بالصيغة التالية

$$Li = \frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}$$

حيث أن:

P_n : سعر السلعة في سنة المقارنة.

q_0 : كمية السلعة في سنة الأساس.

p_0 : سعر السلعة في سنة الأساس ².

بتطبيق طريقة لاسبير Laspeyeres على المثال رقم 01 نجد مايلي :

¹-سامر عبد الهادي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص202.

²-ابراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية، مجلة ديالي للعلوم، ص106.

الفصل الثاني

جدول رقم (03) : مثال توضيحي للرقم القياسي بطريقة لاسبير

سنة المقارنة n+1 P _n q _o	سنة الاساس n P _o q _o	السلعة
180	140	A
240	210	B
420	350	المجموع

حساب المستوى العام للأسعار بطريقة لاسبير

$$Li = \frac{\sum p_n q_o}{\sum p_o q_o}$$

$$Li = ((180+240) \div (140+210)) \times 100$$

$$Li (420 \div 350) \times 100$$

$$Li = 120\%$$

$$120-100 = 20\% \text{ أي}$$

ومنه المستوى العام للأسعار قد ارتفع خلال الفترة (n، 1+n) ب 20% حسب طريقة لاسبير

2 - الرقم القياسي بطريقة باش (طريقة سنة المقارنة)

هو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجحة بكميات سنة المقارنة ، وتأخذ هذه الصيغة التالية :

$$Pi = \frac{\sum p_n q_o}{\sum p_o q_o}$$

حيث أن :

P_n : سعر السلعة في سنة المقارنة.

q₀ : كمية السلعة في سنة الأساس.

p₀ : سعر السمعة في سنة الأساس .

الفصل الثاني

بتطبيق طريقة باش على المثال رقم 01 نجد مايلي¹ :

جدول رقم 04 : مثال توضيحي للرقم القياسي بطريقة باش:

سنة المقارنة n+1	سنة الأساس n	السلعة
$P_n q_n$	$P_0 q_n$	
189	147	A
256	224	B
445	371	المجموع

حساب المستوى العام للأسعار بطريقة باش :

$$P_i = \frac{\sum P_n q_0}{\sum P_0 q_0}$$

$$P_i = ((189 + 256) \div (147 + 224)) \times 100$$

$$P_i = (445 \div 337) \times 100$$

$$P_i = 119,94$$

ومنه المستوى العام للأسعار قد ارتفع خلال الفترة (n , 1+n) ب 19,94% حسب طريقة باش.

3 - الرقم القياسي بطريقة فيشر (طريقة الرقم القياسي الأمثل) :

ويقوم على أساس الجمع بين طريقتي لاسبير وباش إذ يتم إيجاد الرقم القياسي عن طريق الوسط الهندسي، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح ويعطى كما في الصيغة التالية:

¹ - إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكمي، الطبعة الأولى، دار الصفاء لمنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص205.

$$FI = \sqrt{(Li) \times (Pi)}$$
$$= \sqrt{(\sum p_n q_0 \div \sum p_n q_0)} \times \sqrt{(\sum p_n q_n \div \sum p_0 q_n)}$$

تستعمل هذه الأرقام القياسية لإزالة اثر التضخم Deflation من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، بتقسيم قيمها الاسمية على مؤشر السعر المناسب.

الفصل الثاني

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المستوى العام للأسعار من خلال تعريفه على أنه المتوسط الترجيحي للأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما ، وتطرقنا إلى علاقته وارتباطه بكمية النقود ، وبما أن قياسه أمر هام لتحديد حجم التضخم فلقد تطرقنا إلى العديد من الطرق كـمكش الناتج المحلي الإجمالي الذي هو مؤشر ذو دلالة لقياس التغيرات الحاصلة على الأسعار ، وكذا الرقم القياسي لأسعار المستهلك برقميه الرقم القياسي البسيط والرقم التجميعي النسبي للأسعار ، إضافة إلى تناولنا الأساليب لاسبير وباش وفيشر بالطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان لتحنين معدل المستوى العام الاسعار مع تقديم أمثلة حول كل طريقة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : دور منحى فيليبس في تحليل العلاقة الترابطية

المبحث الاول : نموذج فيلبس و العلاقة بين التضخم والبطالة

نظرا لأهمية البطالة والتضخم وأثارهم السلبية في مختلف بلدان العالم ، وباعتبارهما المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية حيث يعبر معدل كل منهما على فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة في البلد ، وتسعى مختلف دول العالم لاتخاذ آليات للحد من كلتا الظاهرتان لكن في العموم لا يمكن تحقيق ذلك من خلال النظريات الاقتصادية . بعد أن استعادة دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت مشكلة التضخم في الظهور الوقت التي تراجعت فيه معدلات البطالة ، ومن هنا تم الاهتمام بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم وأصبح منحى فيليبس الذي يعبر عن المقايضة بين الظاهرتين أداة أساسية للسياسات الاقتصادية منذ الستينات إلى غاية الركود التضخم في السبعينات الذي أدى إلى تقوية الشكوك المثارة حول منحى فيلبس وأهيماره ، وزيادة الجيل القائم حوله .

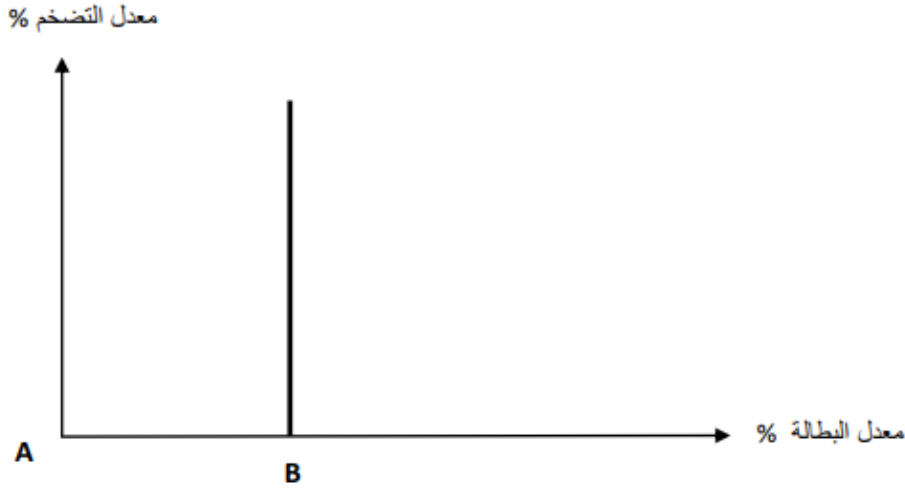
المطلب الاول : العلاقة بين التضخم والبطالة¹

سنتطرق فيما يلي إلى تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في المدرستين الكلاسيكية والكينزية .

1- التحليل الكلاسيكي للتضخم والبطالة : لم يهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم لأن تحليله فصل الجانب الحقيقي للاقتصاد عن الجانب النقدي (الانشطار الكلاسيكي وحياد النقود) ، ويفترض الكلاسيك أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل للسوق ، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في الاقتصاد وان وجدت فهي اختيارية ، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن ، أما التضخم فيفترض أنه ظاهرة نقدية بحته نتيجة زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ، وعليه يمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل النموذج الكلاسيكي كما يلي :

¹ - إدريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،جامعة قاصدي مرباح، - ورقة -، 2019، ص30.

الشكل (01-03): العلاقة بين البطالة و التضخم وفقا للكلاسيك



المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 279

حيث يعبر المحور الأفقي عن مستوى البطالة بينما المحور العمودي يعبر عن معدل التضخم ، ويتحقق التوازن عند أي نقطة على الخط العمودي (B) ، وطبقا لذلك لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم ، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع تقدر بالمسافة (AB) ، وبذلك زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان .

2 : التحليل الكينزي للتضخم والبطالة : من المدلولات المهمة للنظرية الكينزية ، الدور الذي يلعبه الطلب

الكلي الفعال في تحديد مستوى الإنتاج ، الاستخدام ، مما أعطى للحكومة دورا مركزيا ومباشرا في إدارة هذا الطلب وتوجيهه لناحية الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة . إلا أن التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد أثار الخوف لدى أتباع النظرية الكينزية لما قد يترتب عن العمالة الكاملة من نتائج تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار ، فقد خلت المعالجة الكينزية في أصولها من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار ، وجل ما تثبتت به تلك المعالجة بشأن الأسعار انحصرت في إطار الفجوة التضخمية التي تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة عندما يصل مستوى الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد . إلا أنها بقيت عاجزة عن أي إجابة محددة حول المعدل المتوقع أترتفع به الأسعار في ظل هذه الظروف ، فعلى الرغم من قوة النظرية الكينزية ، ومن القبول العام بها كأساس في إدارة السياسة الاقتصادية ، إلا أنها بقيت دون النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية واحدة وهي عجزها عن تقديم

الفصل الثالث

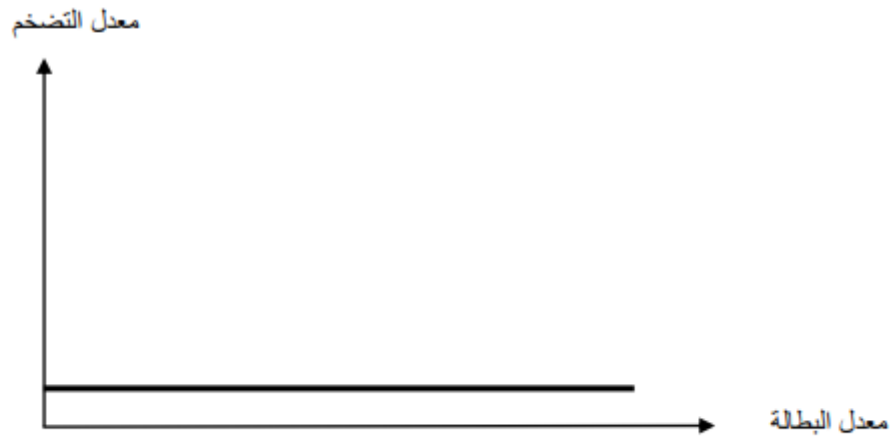
نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو الأجر النقدي ، فعلى الرغم مما يثار حول النظرية الكلاسيكية من شكوك ، وعلى الرغم من صعوبة القبول بمقولتها الخاصة بالعمالة الكاملة إلا أنها قدمت نموذجاً متكاملًا قادرًا على تحديد القيم الخاصة بالمستوى العام للأسعار ، كما أنه بالإمكان تحديد مستوى الأجر النقدي الذي سيسود في سوق العمل في أي وقت من الأوقات¹ . في المقابل بقيت النظرية الكينزية عاجزة عن تقديم نموذج متكامل يشبه النموذج الكلاسيكي² ، الأمر الذي أبقى المستوى العام للأسعار والأجر النقدي دون تحديد ، مما دفع عدداً من أتباع النظرية الكينزية إلى افتراض أن المستوي العام للأسعار هو قيمة معينة من خارج النموذج الاقتصادي تحدده قوى مؤسسية في المجتمع ، وأن العوامل المحددة للأجر النقدي ($W = W_0$) خارجة عن النموذج العام الذي يستند إلى العلاقة بين الدخل ، الإنفاق . وبالتالي بقيت مسألة تحديد المستوى العام للأسعار ، والأجر النقدي دون تفسير .

وقد جاءت الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية على وفاق مع النظرية الكينزية ، فإذا استثنينا الاتجاهات التضخمية في الأسعار التي رافقت الحرب الكورية مع بداية الخمسينات ، فإن تلك الفترة تتوافق مع النظرية سواء من ناحية انخفاض معدل البطالة أو استمرار التضخم في الأسعار ضمن المدى المقبول ، أضف إلى ذلك أن معدلات البطالة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت أقل مما توقع الكينزيون ، حيث توقع كينز ألا يقل معدل البطالة في بريطانيا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين عن 5% ، في حين توقع آخرون ألا ينخفض عن 11% خلال نفس الفترة ، إلا أن الواقع جاء مخالفاً للتوقعات حيث لم يتجاوز معدل البطالة في بريطانيا في أسوأ الظروف 2% في الوقت الذي بقيت فيه معدلات التضخم منخفضة وغير ملحوظة ، وعليه لم تكن قضية التضخم مسألة تثير القلق لدى معظم الاقتصاديين³ .

وهكذا فإن تحليل كينز يتفق مع تحليل الكلاسيك في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹-أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص191 .
²-رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص296-298.
³-أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الشكل (03-02) : العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكينزيين.



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998

هذا الشكل مخالف للشكل السابق ، لكنه يتفق معه في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم ، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة .

استمر الحال على هذا النحو وظل موضوع تفسير التضخم والأسعار مهما إلى غاية الإضافة التي جاء بها ويليام فيلبس في نهاية الخمسينات ، والتي ملأت الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكينزي من حيث تفسير الأجور والتضخم .

المطلب الثاني : منحني فيلبس

قام الاقتصادي النيوزيلاندي A.W.Phillips سنة 1958 بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة بين تضخم الأجور والبطالة في المملكة المتحدة على طول فترة 1861-1957 ، وقد أصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد

الفصل الثالث

الكلية في الستينات ، ومصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين ، وأطلق عليها اسم منحني فيليبس (Philips Curve) ، فقد توصل فيلبس لوجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدلات الأجور ، وقد بنا فيلبس تحليله على أساس نظرية التوازن الجزئي في سوق العمل ، فإذا كان هناك فائض عرض ووجود بطالة عالية فإن هذا سيحجر العمال لقبول أجور منخفضة وسيقومون بعرض قوة عملهم ، أما إذا كان هناك فائض في الطلب في سوق العمل فستمنع أجور عالية للعمال بسبب الندرة في اليد العاملة.

ويمكن كتابة الصيغة العامة لمعادلة منحني فيلبس كما يلي¹ :

$$w_t = \alpha_0 + \alpha_1 U_t^{-1}$$

w_t : معدل التغير في الأجور .

α_0 : ثابت يحدد موقع منحني فيلبس.

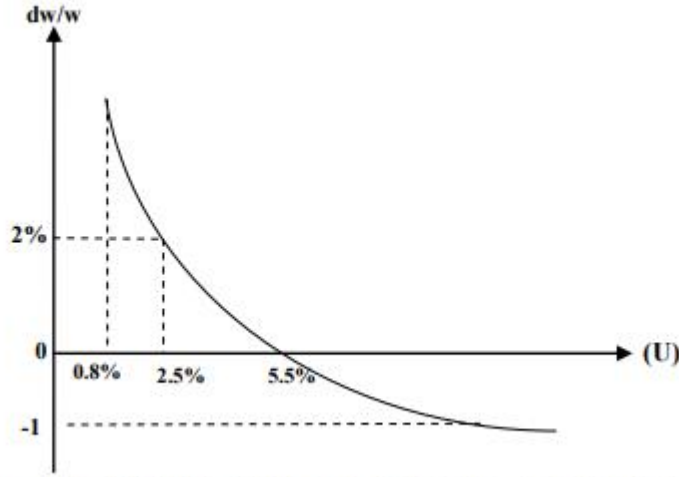
α_1 : انحدار (ميل) منحني فيلبس.

U_t^{-1} : مقلوب معدل البطالة في الفترة t.

وقد أثبتت صحة هذه العلاقة خاصة خلال نهاية الستينات ، ثم جاءت نظريات تشرح هذه العلاقة حيث قام الاقتصادي ليبسي Lipsey ، سنة 1960 بشرح هذه الفكرة حيث ربط بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات فائض الطلب في سوق العمل ، واستنتج أنه كلما زاد فائض الطلب انخفض حجم البطالة وارتفع معدل الأجور والشكل الموالي يمثل منحني فيلبس الأصلي :

¹ -- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت، 1994 ، ص 864 .

الشكل (03-03): منحني فيليبس



المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 197.

يوضح الشكل صورة توضيحية للعلاقة العكسية والغير خطية التي تربط المتغيرين، وأن هذه العلاقة تقع ضمن خطي مقارنة، الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة نهائية عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 8.0%، والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى -1% عندما يبلغ المعروض من العمل 100%.

ووجد فيليبس أنه إذا كان معدل نمو الإنتاجية (dw / w) هو 2% سنويا فإن وجود معدل البطالة يبلغ 2.5% يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فإنه يتوجب قبول معدل بطالة قدره 5.5%¹.

سبق فيليبس العديد من المفكرين الذين تطرقوا للعلاقة بين معدل البطالة والتضخم من أمثال John Law سنة 1720 و David Hume سنة 1752، Henry Thornton سنة 1802، بعد ذلك جاءت كتابات كل من Thomas Attwood و Jhon Stuart Mill التي ظهرت في العشرينيات من القرن التاسع عشر والذان سلما بفكرة المفاضلة المستقرة للعلاقة، بعد ذلك جاءت دراسة إرفنج فيشر سنة 1926 والذي قام بتوفيق إحصائي لبيانات شهرية لتغير الأسعار والبطالة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة

¹مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2004، ص337.

الفصل الثالث

1915-1925 ويرى فيشر أن اتجاه السببية من التضخم إلى البطالة بما أن ارتفاع التضخم يرفع الأرباح ويوفر حافزا لزيادة الإنتاج وبالتالي يتأثر التوظيف والبطالة ، كما أكد فيشر أن العلاقة هي بين التضخم والبطالة وليس مستوى السعر الذي ليس له أي علاقة مع التوظيف ، لكن النقص المهم في دراسة فيشر هو أن معامل الارتباط (90 % مطبق على الفترة 1915-1925 ، لكن مخططه يمتد منذ 1903 ، وخلال الفترة 1903-1915 كانت البطالة بنفس تقلب الفترة 1915-1925 ، لكن التغيير في معدل التضخم كان أقل بكثير ، مما يعني أن العلاقة غير مستقرة .

كما ظهرت دراستان مستقلتان حول الموضوع في نفس الفترة تقريبا ، الدراسة الأولى ل Dick Mireaux - و J - C - R - Dow سنة 1959 ، أما الثانية ل R - Laurence و Robert - J - Ball في نفس السنة لكن مقال فيليبس هو الذي لفت الانتباه وذلك لأنه ظهر قبلهما ببضع أشهر ، بالإضافة إلى أن فيليبس هو الوحيد الذي رسم المنحنى الذي حمل اسمه بعد ذلك ، كما أن فيليبس هو أول من ركز على استقرار المنحنى (منحنى فيليبس مستقر لفترة طويلة ، وتم اتخاذه كأداة للسياسة الاقتصادية ، سنة 1968 نشر الاقتصادي ميلتون فريدمان مقال بعنوان (Le role de la Politique monetaire) يوضح فيه ما يمكن السياسات النقدية فعله وما لا يمكنها فعله ، وأوضح أنه لا يمكن للسياسة النقدية اختيار توليفة بين البطالة والتضخم على منحنى فيليبس ، في نفس الفترة نشر الاقتصادي Edmund Phelps مقال آخر ينكر فيه المفاضلة الدائمة بين البطالة والتضخم. "

المطلب الثالث : منتقدي منحنى فيليبس

إن كان قد تمتع منحنى فيليبس بمصدقية نظرية وعلمية خلال الفترة (1959-1969) ، فإنه قد تعرض لاهتزاز شديد وحام حوله شك كبير منذ أواخر عقد الستينات ، وذلك أن العلاقة العكسية بين دلات تضخم ومعدلات البطالة قد تعرضت للاهتزاز بسبب عجز منحنى فيليبس عن تفسير حالة الركود التضخمي إن فشل هذه العلاقة قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم ميلتون فريدمان M.Fridman وأدموند فيليبس A.Phelps إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيليبس إلى القياس والتجربة ، ويذا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيليبس لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل . كان عرض فريدمان النموذج لأول مرة سنة 1968 ، حيث

الفصل الثالث

استطاع أن يتغلب على قصور وعجز النظرية الكلاسيكية وقام بتفسير ظاهرة الزيادة في التضخم مع عدم انخفاض معدلات البطالة وهذا ما يسمى بالركود التضخمي ، وقد جاء تحليل فريدمان رئيس التوجه النيوكلاسيكي النقدي بناء على فرضيات نذكر :

- صيرورة سوق العمل يتميز بخاصية المعلومات المتناظرة بين العارضين والطلبين .
- الأعوان يقومون بإحداث توقعات على مستوى التضخم ،
- هناك مستوي طبيعي للبطالة في الاقتصاد بالإضافة إلى فروض أخرى تتمثل في :
 - تعمل المؤسسة في ظل المنافسة الكاملة .
 - تسعى المؤسسة لتحقيق أقصى ربح .
 - التفرقة بين الأجل القصيرة والطويلة .

لقد وصف ميلتون فريدمان منحنى فيليبس بأنه مضلل لأن المحور العمودي يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي ، ويرجع هذا إلى أن فيليبس أخذها بافتراض الكينزيين الذي ينص على التغيرات المتوقعة للأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية ورأي فريدمان من الواجب أن يشير المحور الرأسي إلى معدل التغير في الأجور مطروحا منه المتوقع لتغيرات الأسعار ، ومنه إذا كانت معادلة الأجور عند

$$W = f(u)$$

فيليبس معطاة ب:

$$W = f(u) - P^e$$

فإنها عند فريدمان أصبحت :

$$W : \text{معدل الأجور ،}$$

$$U : \text{معدل البطالة.}$$

$$P^e : \text{معدل المتوقع لتغيرات الأسعار .}$$

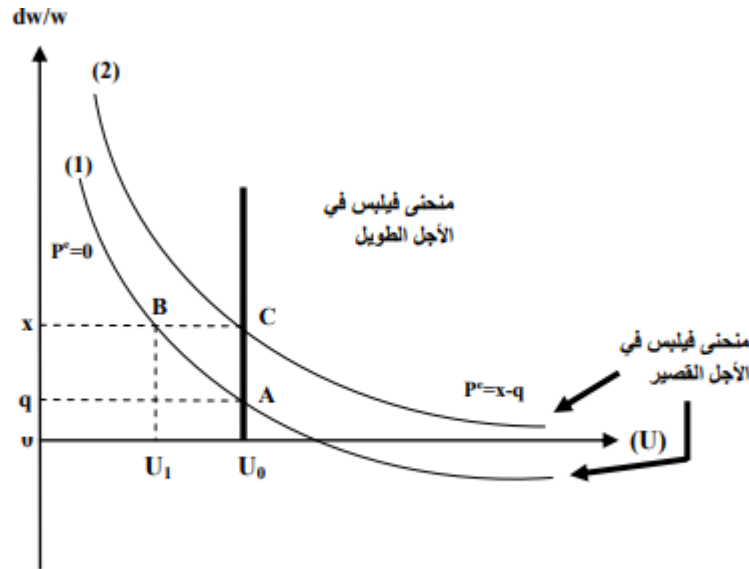
إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل تجعلنا نتصور عدة منحنيات المنحنى فيليبس ، حيث كل منحنى منها يعبر عن أجال قصير معين ، وخلال نهاية الستينات وفي السبعينات حدثت صدمات أثرت على جانبي العرض الكلي والطلب الكلي ، مما أحدثت أثارا بالغة في حركة الأسعار والأجور وأخذ العمال بذلك بأخذون بعين

الفصل الثالث

الاعتبار في قراراتهم الإنتاجية عامل التضخم المتوقع ، وأدى ذلك إلى انهيار العلاقة القائمة المستقرة) بين البطالة والتضخم ، ومنه عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويلة .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (03-04): منحنى فيلبس في الأجل الطويل.



المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص 371

حيث يشير المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية أما المحور الأفقي إلى معدلات البطالة ،
تفترض أن المنحنى (1) هو المنحنى الأصلي لفيلبس ($P = 0$) وأن النقطة A تمثل نقطة التوازن حيث يكون
عندها المعدل الفعلي والمتوقع للأسعار مساويين للصفر.

بافتراض حدوث توسع اقتصادي وانخفضت البطالة إلى U فهذا يدفع بالمستثمرين إلى الطلب على العمالة أكثر
وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الأجر النقدي X ومنه يكون الاقتصاد قد تحرك على منحنى فيلبس قصير الأجل
لينتقل إلى نقطة جديدة B نظراً لأن الأجور تتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية فهذا يؤدي حتما مستقبلا
إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتفرض أن هذه الزيادة تقدر ب ($x - q$) كنسبة مئوية في السنة ، ويمثل
هذه التوقعات الجديدة سينتقل منحنى فيلبس من الوضع (1) إلى الوضع (2) حينما تبدأ التوقعات التضخمية
بالتكاليف مع معدل التضخم السائد ، كما أن هذا المنحنى غير مستقر لأن كلما كانت هناك توقعات جديدة
كلما انتقل المنحنى إلى أعلى ، والنقطة C هي الوضع التوازني الجديد ، ويشير التحليل إلى أنه يوجد فقط تبادل
بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وأن معدل البطالة سوف يعادل U_0 معدل البطالة الطبيعي في الأجل

الفصل الثالث

الطويل بغض النظر عن معدل التضخم وهذا يعني أن منحني فيلبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا عموديا وهذا يتضح في الخط U_0AC .

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج

المطلب الأول : نموذج قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر في الفترة 1980-2018 .

الفرع الأول : اختبار السببية لغرانجر ما بين التضخم والبطالة في الجزائر¹.

نريد من هذا الاختبار معرفة من من المتغير بسبب الآخر أو للتأكد من وجود علاقة تبادلية Feed Back ما بين التضخم والبطالة وبلاستعانة ببرنامج EViews 9 وياخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي (02) تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (03-05) : نتائج اختبار السببية بين التضخم والبطالة في الجزائر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/26/19 Time: 14:25			
Sample: 1980 2018			
Lags: 2			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause CH	37	3.81198	0.0327
CH does not Granger Cause INF		0.71704	0.4959

يمكن من خلال هذا الجدول اختبار فرضيتين الصفريتين :

1- اختبار الفرضية H_0 التضخم Inf لا يسبب حسب غرانجر البطالة .

¹-ادريس زغاد ، مرجع سبق ذكره ص47.

الفصل الثالث

من خلال القيمة الاحتمالية Prop التي تساوي $Prop = 0.0327$ الأقل من 0.5 مستوى الدلالة .
ترفض هذه الفرضية H_0 وتقبل الفرضية البديلة التي تبين أن التضخم يسبب حسب خزائن البطالة بمعنى أن
التضخم متغير مستقل يؤثر في البطالة كمتغير تابع.

2- اختبار الفرضية H_0 أن البطالة لا تسبب حسب غرانجر في التضخم يمكن اختبار هذه الفرضية من
خلال القيمة الاحتمالية Prop المقابلة لهاته الفرضية في الجدول 0.4959 ، الأكبر من مستوى
الدلالة 0.05 ومنه تقبل هاته الفرضية وترفض الفرضية البديلة بمعنى أن البطالة ليست متغير مستقل
يسبب ظاهرة التضخم في الجزائر حسب اختبار السببية لغرانجر .

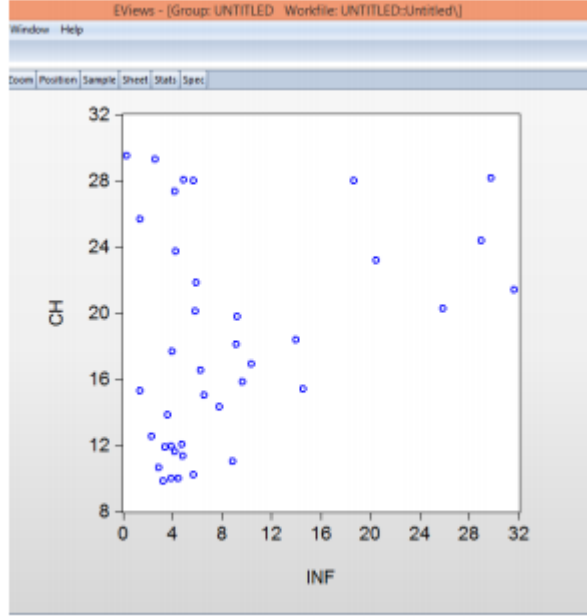
من خلال هذا الاختبار يتبين لنا أن المتغير المستقل في الدراسة هو التضخم والمتغير التابع هو البطالة .

الفرع الثاني : صياغة العلاقة ما بين البطالة والتضخم

يوجد عدة طرق في كشف العلاقة ما بين متغيري الدراسة من بينها التمثيل النقطي للنقاط التي احداثياتها قيم
التضخم والبطالة للفترة (1980-2018) والعملة في الشكل التالي :

يتضح لنا من خلال الشكل امكانية وجود علاقة خطية موجبة للبطالة بدلالة التضخم وهذا لظهور مجموعة من
النقاط تأخذ شكل سحابة باتجاه عام متزايد مما يبين امكانية صياغة المعادلة من الشكل التالي :

الشكل (06-03) التمثيل النقطي ما بين البطالة والتضخم



يتضح لنا من خلال الشكل امكانية وجود علاقة خطية موجبة للبطالة بدلالة التضخم وهذا لظهور مجموعة من النقاط تأخذ شكل سحابة باتجاه عام متزايد مما يبين امكانية صياغة المعادلة من الشكل التالي :

$$CH_t = a.INF_t + b + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

t : هو الزمن والذي يتغير في الفترة (1980 - 2018)

CH : هو المتغير التابع المتمثل في البطالة.

INF : هو المتغير المستقل المتمثل في معدل التضخم

a ، b : معاملات النموذج المراد تقديره .

ϵ_t : هو حد الخطأ ويضاف في النموذج لأن العلاقة بين البطالة والتضخم ليست علاقة خطية تامة .

ويظهر ذلك لعدة اعتبارات :

1 . إهمال بعض المتغيرات الأخرى مستقلة التي تؤثر في البطالة

الفصل الثالث

2 . أخطاء القياس في معدلات البطالة والتضخم .

3 . إمكانية وجود خطأ في الصياغة .

المطلب الثاني : تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر

في هذا الجزء سنحيب عن إشكالية رئيسية للموضوع في تقدير طبيعة وقوة العلاقة ما بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر وذلك من خلال تقدير العلاقة (01) من خلال إيجاد أحسن تقدير لقيمتي المعاملات ،
، a،b

الفرع الأول : تقدير العلاقة الخطية للبطالة بدلالة التضخم في الجزائر

وتتمثل فيما يلي :

تعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية من أحسن الطرق في تقدير النماذج الخطية من حيث أن مقدراتها هي أحسن المقدرات الغير متحيزة وتبحث هذه الطريقة على إيجاد معادلة أحسن انحدار خطي ممثلة في الشكل السابق

$$CH_t = Ainf + b \dots\dots (2)$$

حيث كانت النتائج موضحة في الجدول التالي

الجدول (07-03) نتائج موضحة في الجدول التالي :

Dependent Variable: CH Method: Least Squares Date: 05/21/19 Time: 20:16 Sample: 1982 2018 Included observations: 37				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.09001	1.495458	10.75925	0.0000
INF	0.258435	0.125418	2.060591	0.0468
R-squared	0.498190	Meandependent var		18.29865
Adjusted R-squared	0.082710	S.D. dependent var		6.623232
S.E. of regression	6.343418	Akaike info criterion		6.585251
Sumsquaredresid	1408.363	Schwarz criterion		6.672327
Log likelihood	-119.8271	Hannan-Quinn criter.		6.615949
F-statistic	4.246035	Durbin-Watson stat		1.842346
Prob(F-statistic)	0.046835			

من خلال الجدول السابق يمكن استخراج المعادلة المقدرة للبطالة في الجزائر بدلالة التضخم من الشكل التالي:

$$CH_t = 0.258435 INF_t + 16.09001$$

يمكن القراءة من هذه العلاقة ما يلي:

1. يمثل معامل INF_t التغير المقدر في معدل البطالة عند زيادة معدل التضخم بـ 01% بمعنى عند زيادة معدل التضخم بـ 01% يزيد معدل البطالة بـ 0.2584% وهي علاقة طردية .
2. تمثل القيمة المقدرة b القيمة المقدرة لمعدل البطالة في حالة انعدام معدل التضخم أي في حالة ثبات الأسعار وهو 16.09001% الذي يقارب متوسط الدراسة في الفترة.

الفرع الثاني : الاختبارات الإحصائية النموذج البطالة بدلالة التضخم .

فيما يلي نتناول بالترتيب الاختبارات الإحصائية اللازمة لتشخيص علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر.

1. اختبار المعنوية الإحصائية : من خلال قيمتي الإحصائيتين لهذا الاختبار $Prop_b = 0.00$ ، $Prop_a = 0.0468$ الأقل من المعنوية من 0.05 نقبل الفرضيتين البديلتين على التوالي :

$$0H_1 : a \neq , H_1 : b = 0$$

أي أن معاملي المعادلة المقدرة b ، a يختلفان معنويا عن الصفر عند مستوى 5 % ومنه توجد دلالة إحصائية لتأثير التضخم على البطالة في الجزائر .

2 - اختبار جودة التوفيق : يمكن من خلال المعامل R^2 تقدير القوة التفسيرية النموذج حيث يتبين من الجدول أن $R^2 = 0.498$ بمعنى أن هاته المعادلة تفسر لنا بالتقريب 50 % من التغيرات الإجمالية للبطالة في الجزائر وهذا يبين أهمية التضخم كمتغير مستقل في التأثير على البطالة في الجزائر .

3 - المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج:

$$H_0 : a = b = 0$$

$$H_1 : \text{au moins } (a \neq 0) \text{ ou } (b \neq 0)$$

من خلال هذا الاختبار نختبر المعنوية الكلية للمعادلة المقدرة للبطالة بدلالة التضخم . لدينا القيمة الاحتمالية للاختبار $(Prop F - Static = 1.0468)$ وهي أقل من 0.05 ومنه تقبل الفرضية H_1 ، أي أنه يوجد على الأقل معامل في المعادلة يختلف معنويا عن الصفر أي توجد دلالة إحصائية النموذج المقدر ولقيمة R^2 المقدرة

4 - اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى : في هذا الجانب نختبر وجود واحد من أهم مشاكل النماذج الخطية وهو مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ويكثر هذا المشكل في البيانات الزمنية مثل هذه الحالة ومن بين أكثر الأشكال شيوعا هو الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وهو ارتباط الخطأ في السنتي بالخطأ في السنة التي قبلها بالشكل التالي :

$$\sum_t = P\sum_{t-1} + \hat{O}_t$$

الفصل الثالث

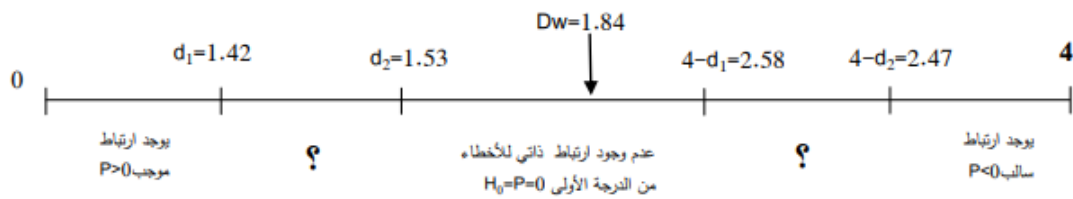
ومن بين أهم الاختبارات في هذا الجانب هو اختبار دارين واسطن الذي يختبر معنوية معامل الارتباط الذاتي P وفق الفرضيتين التالين :

$$H_0: P=0 \quad (\text{لا يوجد ارتباط ذاتي})$$

$$H_0: P \neq 0 \quad (\text{يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى})$$

من أجل قبول ورفض إحدى الفرضيتين تحسب إحصائية دارين واتسون DW ونقارنها بالشكل المعروف في دارين واتسون حيث كانت هذه الإحصائية من الشكل السابق : $DW = 1.84$ ، وتقارن هذه الإحصائية بمجالات قبول أو رفض هذا الاختبار وفق الشكل التالي ($H : P = 0$ - الشكل رقم (2-6)) يمثل مجالات قبول أو رفض الاختبار وفق الشكل التالي :

الشكل (03-08) : يمثل مجالات قبول أو رفض الاختبار



لدينا DW محصورة بين d_2 و $4-d_2$ ومنه نقبل الفرضية H_0 التي ترمي بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى .

5- اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء: في هذا الجانب سوف نختبر عدم تجانس الأخطاء باستخدام اختبار White الذي يقدر العلاقة التالية للبواقي:

$$e_t = B_0 + B_1 INF_t + B_2 INF_t^2$$

يختبر الفرضيتين التاليتين :

H_0 Homoscedastisity لا يوجد تجانس تباين الأخطاء:

H_1 Heteros ce dastisity عدم تجانس تباين الأخطاء :

وكانت نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الشكل (03-09) : نتائج اختبار وايت

F-statistic	5.039997	Prob. F(2,34)	0.0621	
Obs*R-squared	8.460976	Prob. Chi-Square(2)	0.0745	
Scaled explained SS	4.988700	Prob. Chi-Square(2)	0.0826	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/26/19 Time: 16:28				
Sample: 1982 2018				
Included observations: 37				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	81.05041	16.26470	4.983209	0.0000
INF^2	0.213425	0.107997	1.976218	0.0563
INF	-8.580503	3.438967	-2.495082	0.0176
R-squared	0.228675	Meandependent var	38.06387	
Adjusted R-squared	0.183303	S.D. dependent var	44.29908	
S.E. of regression	40.03365	Akaike info criterion	10.29492	
Sumsquaredresid	54491.56	Schwarz criterion	10.42554	
Log likelihood	-187.4561	Hannan-Quinn criter.	10.34097	
F-statistic	5.039997	Durbin-Watson stat	0.355654	
Prob(F-statistic)	0.012107			

الفصل الثالث

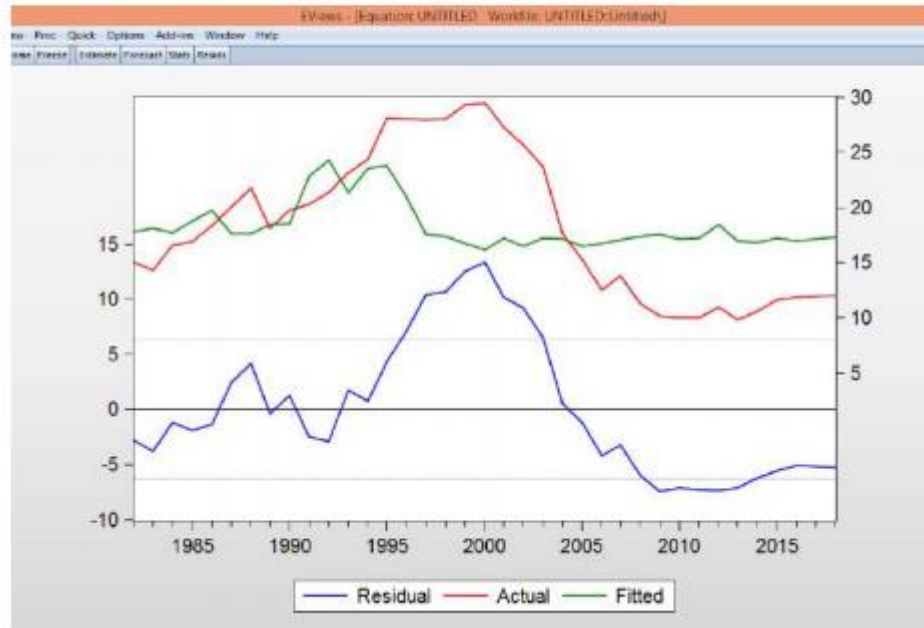
من خلال الجدول تظهر القيمة الإحصائية للاختبار وايت 0.621 ، 0.0745 ، 0.0826 الأكبر من 0.05 مستوى الدلالة .

ومنه تقبل الفرضية H_0 بعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

خلاصة :

كخلاصة لما قلنا من خلال الاختبارات السابقة يظهر أهمية النموذج المقدر بتفسير علاقة التضخم للبطالة في الجزائر المبينة في المعادلة السابقة من خلال جميع التقاط الإحصائية التي تبين قوته في تفسير العلاقة وهذا ما يظهر من خلال شبه التطابق ما بين القيم الحقيقية للبطالة *Actuel* والقيم المقدرة بواسطة المعادلة في الشكل الآتي:

الشكل (10-03) : القيم المقدرة للبطالة بواسطة المعادلة



الفصل الثالث

هذا التطابق يوضح أهمية المعادلة المقدرة للبطالة بواسطة التضخم ويظهر كذلك من خلال مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرين التي توضح قيمة معامل الارتباط لبيرسون I لمتغيري الدراسة إشارة I السالبة أو الموجبة توضح طبيعة العلاقة العكسية أو الطردية على التوالي للمتغيرين وقيمته تبين قوة العلاقة الخطية.

الجدول (11-03) : مصفوفة الارتباط بين البطالة والتضخم.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/21/19 Time: 20:25
Sample: 1982 2018
Included observations: 37

Correlation Probability	INF	CH
INF	1.000000 -----	
CH	0.328923 0.0468	1.000000 -----

من خلال القيمة الاحتمالية المعامل الارتباط 0.46 % يتبين وجود دلالة الارتباط الخطي الموجب (الطردية) للبطالة والتضخم والذي يظهر في معامل الارتباط بنسبة 0.32 %

خلاصة الفصل :

لقد تم تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري ، ولبيان ما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها ، تطلب إجراء اختبارات ، كاختبار منهجية جرانجر للمسيبية ونماذج الانحدار الخطي واختبار المعنوية واختبار التوفيق واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وأختبار عدم تجانس التباين ، وذلك للتحقق على وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري . وبالتالي عدم صحة فرضية وجود علاقة توازنية بين هذين المتغيرين خلال فترة الدراسة المعنية.

الخاتمة

الخلاصة:

تعتبر البطالة و التضخم من المشاكل الاساسية على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي التي تعاني منها كافة الدول , اخذة حيزا كبيرا من افكار و اهتمامات وجهود الاقتصاديين و السياسيين , و برامجهم الهادفة لمعالجتها , و من هنا حاولنا الاجابة عن بعض التساؤلات و وضحنا العلاقة بين البطالة و التضخم بالمستوى العام للأسعار . و للإلمام بمختلف جوانب هذه الظواهر و للوصول الى اهداف الدراسة من خلال الاجابة على الاشكالية , استوجب منا الامر تقديم الاطار العام لكل من البطالة و التضخم و المستوى العام للأسعار . و محاولة ربط و إيجاد العلاقة بين هذه المتغيرات .

و فيما يلي نذكر اهم نتائج و اقتراحات المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة .

النتائج :

بعد دراستنا هذا الموضوع و الوقوف عند مختلف جوانبه توصلنا الى :

- ان ظاهري البطالة و التضخم معقدتين و تحكي في طياتها العديد من الاثار السلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلد , وان استمرارها وعدم الاهتمام بها يزيد من حدها مما ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع .
- اسهمت العوامل الداخلية و الخارجية الاختلالات الهيكلية في بيان الاقتصاد الوطني في توفير بيئة ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية و تفشي ظاهرة البطالة .

التوصيات و الاقتراحات :

- على ضوء النتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث ارتأينا ان نقدم بعض الاقتراحات و التوصيات التالية :
- حرص الدولة على إبقاء كل من البطالة و التضخم ضمن معدات منخفضة.
- ترشيد السياسات في التعامل مع البطالة و التضخم من قبل الاطراف المعنية من متخذي القرار و وذلك من خلال قيام طرف بمحاربة التضخم من جهة و اخر بمحاربة البطالة من جهة أخرى مع أن الانتصار على أي من

هاتين الافتين يكون على حساب الاخرى و تتفقم المشكلة في غياب التنسيق الزمني والكمي والنوعي بين هذه الاطراف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

(1)الكتب:

1. ناصف ايمان العطية , النظرية الاقتصادية الكلية , دار الجامعة الجديدة , الازاريطة , 2008
2. احمد حويتي , عبد المنعم يدر , البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي , اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية ' الرياض 1998
3. اسماعيل عبد الرحمان , حربي محمود موسى عريات , مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد , دار وائل للنشر , الطبعة الاولى , 1999
4. ايوب اديب العيسى , الفساد الاداري والبطالة , الطبعة الاولى 2014 , دار ومكتبة الكندي للنشر و التوزيع
5. بول سامويلسون ووليام نورد هاوس -الاقتصاد-ترجمة هشام عبد الله- الاهلية للنشر - ط15- الاردن2006-
6. حربي مُجد موسى عريقات , مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) , دار وائل للنشر و التوزيع , الكويت , الطبعة الاولى , 2006
7. د.صبحي تادرس قريضة ,احمد رمضان نعمة , اقتصاديات النقود البنوك , الدار الجامعية
8. د.عبد المجيد قدي ,المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية - , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ,الطبعة الثانية , 2005
9. د.عقيل جاسم عبد الله,النقود و المصارف ,دار مجدلاوي للنشر , عمان الاردن , الطبعة الثانية , 1989
10. د.هوشيار معروف, تحليل الاقتصاد الكلي , دار الصفاء للنشر و التوزيع , الاردن , الطبعة الاولى , 2005
11. رجاء الربيعي , دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي , امنة للنشر و التوزيع
12. رمزي زكي ,الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ،1998.

13. عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية , النظرية الاقتصادية الكلية , كلية التجارة جامعة الاسكندرية 1997
14. عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي , فرحان خالد أحمد المشهداني , النقود والمصارف , دار الايام, الاردن, 2013,
15. مجيد علي حسين, عفاف عبد الجبار سعيد , مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي , دار وائل للنشر , عمان , الاردن , الطبعة الاولى , 2004
16. مُجَّد الخطيب نمر , مسعود صديقي , التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق , ورقة 2009
17. مُجَّد كمال الحمزاوي, سوق الصرف الاجنبي, منشأة المعارف, مصر, 2004
18. ناصر داداي – عبد الرحمان العايب , البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد –من خلال حالة الجزائر- , ديوان المطبوعات الجامعية.
19. زكرياء احمد عزام, عبد الباسط حسونة وآخرون, مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق, دار المسيرة, ط1، ط2، عمان، 2008، 2009.
20. مُجَّد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة، ط1، عمان 2004.
21. -سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2018.
22. خالد واصف ألوزني ، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكمي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر، ط9، عمان ، 2008.
23. بسام الحجار، عبد الرزاق ، الاقتصاد الكمي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
24. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.
25. مُجَّد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر ، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
26. وديع طوروس، الاقتصاد الكمي، المؤسسة الحديثة للكاتب، الطبعة الأولى، طرابلس، 2010.
27. زكريا احمد عزام ، عبد الباسط حسونة وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكمي ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2003.
28. سامي خليل، النظريات المالية والنقدية، ط1، شركة كاظمة لمنشر والتوزيع، الكويت.

29. سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكمي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.
30. اياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكمي، الطبعة الأولى، دار الصفاء لمنشر والتوزيع، الأردن.
31. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
32. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.
33. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت، 1994.
34. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2004.

(2) الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1. بغداد ريان، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، مالية دولية ، جامعة وهران ، 2012-2013.
2. إدريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، - ورقلة -، 2019،
3. طلحة مُجَد ، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم علوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان
4. طيوب حسين، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015))، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة مُجَد بوضياف - المسيلة
5. قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع الموارد البشرية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2009_2010

6. مراد بن ياني, سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر, رسالة ماجستير, مدرسة دكتوراه
التسيير الدولي للمؤسسة, جامعة تلمسان, الجزائر, 2011-2012

7. يمينة شيبان , العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000-2015, اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية , جامعة البويرة

(3)المجلات:

1. بكرأوي نجاة , اثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة ماستر ,اقتصاد نقدي و بنكي , جامعة احمد دراية , ادرار ,
2. حيدر عباس دريبي, أثر العمق المالي و معدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970 - 2014) مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية, المجلد (6) ,العدد (2) , 2016,
3. دحماني عزيز, تحليل العلاقة بين سعر الصرف التضخم و الصادرات في الجزائر للفترة (1970- 2014) (باستخدام شعاع الانحدار الذاتي (VAR)), مجلة البشائر الاقتصادية, العدد الثاني, ديسمبر 2015
4. سليم عقون, قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر , قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و جامعة فرحات عباس سطيف , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , 2009-2010.
5. سمير شرقرق , تطور أنظمة الصرف في الدول النامية و محددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية, مجلة المؤسسة و قضايا التنمية, جامعة سكيكدة, 2010
6. شلوفي عمير ,التضخم و البطالة و علاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية " حالة الجزائر1980- 2011",مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , اقتصاد كمي , جامعة ابي بكر بلقايد , تلمسان , 2013/2014.
7. شلوفي عمير, عزاوي عبد الباسط ,العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم((TR) , دراسة قياسية للفترة من 1980-2016 , مجلة اقتصاد المال و الأعمال, العدد الثالث, سبتمبر 2017
8. عمران بشرابير, مراد تهتان, أثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول العربية, مع إشارة خاصة لحالة الجزائر, المجلة المغربية للاقتصاد و التسيير, جامعة معسكر, العدد رقم 01 , جوان 2015
9. كبداني سيدي أحمد, قاسم محمد فؤاد, تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الـ MENA , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , العدد 2013/03

10. لزعر علي, معدل الصرف الفعلي الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري, مجلة الباحث, عدد 11
2012,
11. محفوظ جبار, أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية, مجلة الباحث, عدد 16, 2016,

